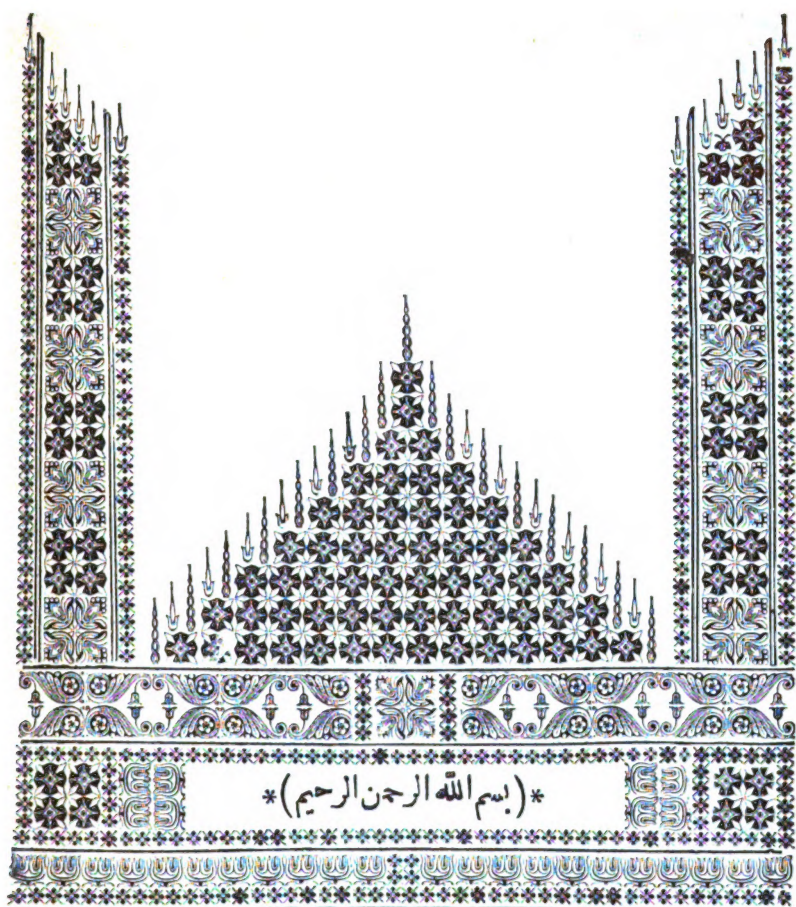


Ibn Mammāṭī

A. G. Ellis
18.3.03.

كتاب قوانین الدواوین تألیف القاضی صاحب
الوزیر الاسعد الخطیر شرف الدین أبی
المکارم بن أبی سعید ابن مماتی
تغمده الله برحمته وأسكنه
فسیح جنته بیحاه سیدنا
محمد خیر بریتہ
آمین



* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

الحمد لله على ما حصل شكرًا * وحصن ذكرًا * واجرى أجرا * وجعل في الآخرة
 ذخرًا * والصلاة والسلام على سيدنا محمد أكرم الرسل عليه * والهادي إلى
 أفضل المسبل إليه * وعلى آله وأصحابه الذين نصر الدين * وكانوا القمع
 المعتدين نعم المعتدين

* (أما بعد) فكم من تعلق بخدمة هذه الدولة * العالوية * المحالية * الطاهرة
 الظاهرة * الملكية العززية * السلطانية * أدام الله أيامها * وأعلى أعلامها *
 أن يبذل جهده في خدمتها * وينفق ما عنده في شكر نعمتها * ويعمل فكرته
 فيما يرضى بتجراعاتها * ويستخدم قريحته فيما يفضي إلى ثمر أموالها *
 ويؤثر في ذلك ما يؤثر عن مثله * ويغرب به عما يهرب عن الحسنى بجميل فعله *
 فيكون قد خدمها في حال الحياة بمباشرة التوقيف * وبعد الوفاة بمأنة عليه

من

من وجوه مصالحتها بالتصنيف * وما يحى شخص من ائت ما يعلمه * وما اخل
 بالمخدمة من ناب عنه فيها قلته * ولذلك ألفت هذا الكتاب في قوانين الدواوين
 وجعلته وافيا بقصود الطالب * متكفلا ببلوغ الغرض للمستكتب والكاتب *
 وجادته سهايب الاقلام بصوب الكلام * فأجمل روضه الناضر * انسان
 الناظر * واطردت فيه جداول الفضائل * فأفهم لسانها خاط - ر المناظر
 المناضل * وانتظم عقود عقول الرجال فاضطر العذر الى التمثل بقول حميد
 الشاعر

يقول من يقرع اسماءه * كم ترك الاول للاخر
 وبالمجلة فحسب كافة الكتاب من هذا الكتاب انه من أجل درجات نجاتهم
 وأنفس عادات سعادتهم * فليتمسكوا بابها داب آذابه * وليدخلوا اليها بالوقوف
 على متفرق أبوابه * وهي
 (الباب الاول) في فضل الكتابة والكتاب
 (الباب الثاني) فيما يجب على الكتاب ولهم والاشارة الى ما يكمل به في المخدم
 تأديهم

(الباب الثالث) في أسماء المستخدمين من جملة الاقلام ومن هو في معناهم
 وما يلزم كلامهم
 (الباب الرابع) في ذكر ما استقر من المعاملات السلطانية * والجهات الديوانية
 والمحدث على كل معاملة منها فيما يتعلق بها ويتمسك بسببها
 (الباب الخامس) في ذكر السنة الشمسية والقمرية وما يخطر في سلكها من
 الشهور وما يجري في كل شهر منها الى ما يرتبط بذلك ويتصل ويأخذ بعضه
 برقاب بعض فلا يكاد ينفصل

(الباب السادس) في أحكام أراضي مصر وتفاوت قيمها واختلاف قطعها
 وتباين تضاريسها وما اصطلح عليه من أسماءها
 (الباب السابع) في ذكر بعض خلجها وجسورها والفرق بين الجسور
 السلطانية والبلدية

(الباب الثامن) في المساحة وأحكامها والمتفق عليه الآن منها واقامة الدليل
 على فساد المصطلح عليه منها وذكر الطريق الى علم التحقيق

(الباب التاسع) فيما اصطلح عليه من بدل الغلات وما اعتبر من عدة أصناف
يجب الاطلاع عليها وضرائب يتنفع الكتاب بعلمها بل يجب عليهم الاحاطة بها
(الباب العاشر) في ان الاحكام الدنيوية توافق الاحكام الشرعية من وجه
وتخالفها من وجه وابن الكاتب المتخرج بقدر على ان يمشى في أكثرها على
سنن الشرع الشريف ومسائل تتعلق بذلك وغيره * وهذا الكتاب لم أنعذبه
ما قصرته عليه ولم أجوفه شيأ مما لم أجترأ به خشية من أن يكون الخاط في حدة
شوطه فيعترضه ما يعثره وخيفة من ان ينقطع سباق ما يحتاج اليه با اتصال مالا
يحتاج اليه فيجربى أمر المسـتفيد على ما لا يؤثره بل جردته من علائق العوائق
فأمكن حفظه وخلصته من شوائب الشوائب فتميز لفظه الذي لا يحل لفظه
والضراعة الى الله تعالى ذكره ان ينفع به من وقف عليه فرجا فرجا ويهجم به
على علاه ذكر لا يبدمه با بادون المرتجى مرتجا ويحرك به في هذه الصناعة همة
انبعاث باتعاش ويطفر الطالب منه بمعادن معادن ومعاش

*(الباب الاول في فضل الكتابة والكتاب) *

قال الله العظيم في كتابه الكريم الذي علم بالقلم علم الانسان ما لم يعلم وقال عز وجل
ولا يضار كاتب ولا شهيد وقال تعالى ولم تجدوا كتابا فراهنا مقبوضة وقال
سبحانه ان توفى بكتاب من قبل هذا أو اثاره من علم وقال كتب ربكم على نفسه
الرحمة وقال تعالى قال الذي عنده علم من الكتاب وقال تعالى وان كان
مقال حجة من نوحل أتينابها وكفى به الحاسبين وقال تعالى واقد احصاهم
وعدهم عدا وقال تعالى وكل شئ احصيناه في امام مبين أى كتاب وقال
سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أول ما خلق الله نوحل القلم فجرى بما
هو كائن الى يوم القيامة وعنه عليه السلام قال قيدوا العلم بالكتابة وقال
صلى الله عليه وسلم من نوقش الحساب عذب وفي الحديث عن أبي هريرة رضى
الله عنه ان الله تعالى لما خلق الخلق كتب كتابا فيه ان رجى سمعت عذابي
(ومن فضل الكتابة) ان جماعة من الانبياء عليهم السلام كانوا يكتبون
فكان لو طاي كتب لبراهيم عليه السلام وكان يوسف يكتب للعزير وكان
يحيى بن زكريا يكتب لعيسى عليه السلام وكان هرون ويوشع يكتبان بين
يدي مرسى عليه السلام (ومن كان يكتب ثمولى الخلافة) على ابن أبي طالب

كرم الله وجهه كان يكتب للنبي صلى الله عليه وسلم وعثمان رضى الله عنه وكان يكتب لابي بكر رضوان الله عليه وعبد الملك بن مروان كان يكتب للمعاوية ومروان بن الحجاج كان يكتب لعثمان رضى الله عنه (ومن كان يكتب من العلماء الزهاد) الحسن بن أبي الحسن البصرى وهو سيد التابعين كتب لاربيس بن زياد ومحمد بن سيرين كتب لانس بن مالك رضى الله عنه بغارس وعامر الشيبى كتب لعبد الله بن مطيع وسعيد بن جبير كتب لعبد الله بن عتبة ثم لابي بردة بن أبي موسى الأشعري وقال سعيد بن العاص من لم يكتب بيمينه فيمينه يسرى وقال معن بن زائدة اذا لم تكتب اليد ففى رجل وبالغ مكحول فقال لادبى ليد لا تكتب وقبل الخط الحسن بن زيد الحق وضوحا ومن أغرب ما مررتى فى ذلك ان عبد الله بن طاهر وقع على رقعة معتذرا اليه بخط غير حسن قد أوردنا قبول عذرك فاقطعنا دونه من قبيح خطك ولو كنت صادقا فى اعتذارك لساعدتك حركة يدك أو ما علمت أن حسن الخط يناضل عن صاحبه بوضوح المجبة ويمكن له ادراك البغية * وهذا تجن من عبد الله بن طاهر ومغالطة فقد كان لهذا المعتذر أن يجيب عن هذا التوقيع بما هذا معناه ما علمت ان طريق المعتب لا يسلك وغاية المتجنى لا تدرى فاشتغلت لما دفعت اليه بالفكر فى سوء الخط عن اعمال اليد فى تحرير الخط ولوانى أجدت فيما كتبت به من خطى وأقت الدليل على ما ذكرته من عذرى لقلت استرسل استرسل المدل وكتب كتاب غير المختفل بأنه الخلل وما قوة جنانية فى مخاطبة الافضيلة ذنب الى ولا جريان يده فى المكاتبة الابقية جراحة منه على ومنه الله تجتمع الخوصوم ومتام عدله ينتصف الظالم من المظالم

(الباب الثانى فيما يجب على الكاتب) *

ولهم واسارة الى ما يكمل به فى الخدم تاديبهم * يجب ان يكون الكاتب حرا * مسلما * عاقلا * صادقا * أدبيا * فقيها * عالما بالله تعالى * كافيا فيما يتولاه * أمينا فيما يستكفاه * حاد الذهن * قوى النفس * حاضرا * جيدا * محبا للشمك * عاشقا جميل الذكر * طويل الروح * كثير الاحتمال * حلو اللسان * له جراءة يثبت بها الامور على حكم البديهة * وفيه تودة يقف بها فيما

لا يتصرح على حد الزوية * ويعامل الناس بالحق من أقرب طرقه * وأسهل وجوهه * ولا يهتم من الرجوع عن الغلط فالبقاء عليه غلط ثان * ويفصح عما يشرع فيه من الأقوال والأفعال * ولا يكون حوطته على اليسير * بإيسر من حوطته على الكثير * ويكون شديد الانفة * عظيم النزاهة * كريم الاخلاق * مأمون العائلة * مؤدب الخدام * لا يقبل هدية * ولا يقبل من أحد على عطية * فاما حسن الهيئة * ونفخامة الحلبه * فهـ ذاراجع الى ما يعلمه من أخلاق معصومه * فان كان ممن يريد ظهور نفعه على خدمه * اعتمد من ذلك كلما يبلغ فيه غرضه * وان كان ممن يميل الى غير هذا انتهى فيه الى ما يقربه منه والمقصود أن يحصل لرضاه بكل ما يقدر عليه فيما لا يسخط الله تعالى ذكره من قول ولا فعل * وما يجب عليه لمن يكون بين يديه ان لا يتبدى بما لا يسئل عنه الالما يخشى فوات الامر فيه من المهمات المتعلقة به * وان لا يجيب عما يسئل عنه غيره * وان كان أعلم به منه * وان لا يقع في أحد بدعية ولا بنميمة ولا يظهر ما بينه وبين أحد من صداقة * ولا عداوة * ولا يتعرض لمساخط معصومه في سر ولا علانية * ولا يرد عليه كل ما فعله وهم به * واذا ابتلى بشئ من ذلك يسكت الى ان تمكنه المراجعة فيراجع بالطف ما يكون * ولا يعتد لنفسه بخدمة ولا جرمه ويدل بانه مفتقر اليه * فليس في العالم من يفتقر اليه * واذا تكرر منه المحذور بين يدي السلطان فلا يسلم عليه * وان طس فلا يشتمه * ولا يكثر من الدعاء له في الخلوة * واذا أقبل عليه بوجهه * واختصه بخدمته * في المهم وغير المهم * فيقبل عليه بوجهه وقلبه * ويبالغ في حسن الاصغاء اليه * وحفظ ما يسمعه منه * ويحفظ سره * ويحذر من نقل شئ يجري في مجلسه * ويحجب المسارة في مجلسه بكل حال * وان يكون على حذر من هو على أتم ثقة به * فضلا عن غير ذلك * وما يجب لمن اجتمعت هذه الصفات فيه أن يقبل عليه * ويوجه اليه * ويبالغ في اكرامه * وينتهي الى العناية في احترامه * وان يرفع عنه الحجاب * ويوسع عليه في الرزق كل باب * وتقال له العثرة فيما لعله بخطئ فيه باجتهاده * ويظهر للناس قبل قوله * والرجوع الى شهادته * ولا يسمع فيه كلام حاسده * على ما رتبته فيه حسن حفظه * ولا يشغل خاطره بالتصدي لمن يطعن عليه * ولا يتعقب فيما لم يرد به الاصلحة اعترضه فيها سوء الاتفاق * ولا يجوز الى من

يستعين

يستعين بجأه * فيصير في الباطن مأمورا له * ولا يتهم بما لا يملكه * فيجمله خوف
النكبة التي لا يقبل له فيها عذر على تصبيل ما يقي به نفسه * فيكون ذلك سببا
للخيانة * ويتعهد في كل وقت من البر والصلة * وأظهار رفع المنزل * بما يصح له
على ثقة من حسن النية فيه * وعلى يدنة من جيل الرأي له * وملاك الأمر في
جميع ما شرح مما يجب لهم وعليهم * أن يجزى المحسن بأحسنه * فيكون على
أمل من الثواب * ويقابل المسيء بأساؤه فيكون على حذر من العقاب *

(الباب الثالث)

في أسماء المستخدمين من جملة الأقسام * ومن هو في معناهم * وما يلزم كلا
منهم * وعدتهم ثمانية عشر رجلا وهم ناظر ومتولى ديوان ومستوف
ومعين وناسخ ومشارف وعامل وكتاب وجهبذ وشاهد
ونائب وامين وماسخ ودليل وحائز وخازن وحاشر وضامن *
ولكل من هؤلاء حكم يتعلق به * وأمر يتوجه عليه الخطاب فيه * والحال
في جميعهم على ما يوضح ويشرح وهو (الناظر) هـ - ذا يكون رجلا مؤتمنا
مستظهرا به على أحد درجتي إمام متولى ديوان * وأمام مشارف عمل * فان كان
على متولى ديوان فلا يخلو من أن يكون رب أمانة أو ضامنا * فان كان رب أمانة
فن حكمه أن لا ينفرد عنه بشئ من علم المنظور فيه ولا يبتدونه أمرا * ولا يستبد
عنه بحل ولا عقد * وللتولى أن يوقع فيما يتفق معه عليه * وللناظر أن يكتب
على التوقيع بالانبات * وكلاهما محمول على حكمي الأمانة والاجتهاد فيما
ظاهره المحوطة * وباطنه النصيحة * وان كان المتولى ضامنا وفسح له الناظر عليه
في الخروج عن شرطه * ووافق على ما يخالف مقتضى خطه * فقد عدل عما حده
له * وتوجه عليه الدرك فيما أخل به * ونخرج عن أن يكون رب أمانة * إلى أن
يصير رب تبة * وان كان ناظرا على مشارف لزمه أن يكتب خطه على ما يخرج به
من الوصولات * ويرفع إلى الدواوين من الحسابات * وخطوب في كل ما يتعلق
بمعاملته بمقتضى التقسيم الأول في الحكمين * وبالمجلة فن لوازمه أن يكون عمله
محوطا بضبطه * محفوظا بخطه (متولى الديوان) يجب عليه أن تكون أصول
ما يجري في ديوانه من المعاملات مضبوطا بخطه * فاما فروع ذلك فأن امرودة
إلى الكتاب لا شغل له بالتفصيل عما يجب من خدمة الحساب * ولا يخلوا أمر توليته

الديوان من ثلاثة أوجه * اما ان يكون وليه بالامانة أو ببذل أو ضمان
 * فان كان بامانة فله اجتهاده وهو محمول على امانته ما لم يظهر عليه خيانة حتى
 ظهرت عليه كان مأخوذاً بدرك ما تولاه * وان كان ببذل مثل ان يقول اذا
 استخدمت في الديوان الفلاني وارفعاه مائة ألف دينار راسه تظهرت فيه
 وعقدت ارفعاه على مائة ألف وعشرة آلاف دينار فولى وعقدت ارفعاه مثلاً
 على مائة ألف وخمسة آلاف دينار أو على مائة ألف دينار لارتفاع الاول أو على
 دون ذلك فان عقد على مائة ألف وخمسة آلاف دينار لم يلزمه شيء عن التهمة ما لم
 تقم عليه بينة بالتفريط فيها فان عقده على مائة ألف دينار كانت المحال
 كذلك الا انه يجب عليه اعادة الجارى تأديته لما أقدم عليه من التعرض
 لما يعجز عنه ومنعه الخدمة ممن كان أولى به امنه وانما لم يجب عليه في هاتين
 المحالين شيء لانه واعد ببذل الاجتهاد والوعد لا يوجب حقاً فان عقد لارتفاع
 على دون ذلك كشف عن السبب فان كان بسوء تدبيره ورداءة تصرفه
 طوبى بالتهمة قولاً واحداً لانه غرم نفسه وان كان لا مراً وجبه سواء الاتفاق
 له مع قيام الدليل على اجتهاده كان محمولا على ما يراه السلطان * وان كان ولى
 الديوان بضمان فكما تأخر من مال ضمانه لزمه القيام به فان بقى له في جهة
 المعاملين مال كان السلطان بالخيار في أن يقبل الحوالة به عليهم بعد تحقيقه في
 ذمتهم أو لا يقبل وله ان يطالبه بما هو في ذمته ويعود هو بالطالب على من
 عنده الباقي ويسد ذمته (المستوفى) هذا كاتب يكون صاحب مجلس في
 الديوان يطالب معامليه بما يجب عليهم من حساب يعمل ومال يحمل وينبه
 متولى الديوان على ما ينبغي تنبيه عليه في أوقاته من أمور خدمته ويقوم الجرائد
 ويخدمها ويستوفى الحسابات ويخرج ما يجب تخريبه فيها ويعمل المطالعات
 والتذاكير ويخرج الاحوال ويحقق المحاسبات وان ظهر انه لم ينبه على
 وجوب مال أو استرقاع حساب أو أخر ما يجب تقديمه أو أهمل ما تعين تخريبه
 كان عليه ذلك جميعه ولا يؤاخذ بشيء عمل من مجلس خدمته ما لم يكن عليه
 خطه اما بالمقابلة واما بالتاريخ واما النسخة اذا كان فيها اصلاح بخطه ولم
 يكملها بالتاريخ أو بالمقابلة فالقول فيها قوله وان صرف عن خدمته ووجد
 حسابه غير مخدوم لمدة مباشرة أخذ بخدمته وعمل كل ما ينبغي له عمله وأخل به

ولم

ولم يطاق له جازع ذلك لانه اسـتوفى الاجرة عنه من قبل فاذا انجز ماتعين عليه
فسمح له في التصرف في نفسه فان ائتم المستخدم بعده عمل ما طواب بعمله كان
الامرفيه محمولا على ما يراه متولى الديوان (المعين) كاتب بين يدي المستوفى
لمساعدته على هذه الاعمال وليس عليه درك في شيء. ثم الا ان ترك في الديوان
ما لم يكن له شاهد ليضئ عليه الوقت وتصير الجريدة شاهدة به وهذا مما لا يجوز
الاعضاء عنه (الناسخ) كاتب يستخدم برسم نسخ التوقيعات والمكتبات الواردة
والصادرة ومتى ظهر أنه اثبت في نسخة ما لم يكن في أصلها توجه عليه الدرك
(المشارف) من لوازمه ان يكتب على الوصولات وعلى الحساب ويكون له تعليق
يخدمه ويقابل به المستخدم معه ولا يلزمه عمل حساب كالم يلزم الناظر وينفرد
عن الناظر بانه مطلوب بالحاصل مخاطب عليه (العامل) ويسمى المتولى ويلزمه
عمل الحسابات ورفعها والكتابة عليها وهو الاصل في الخدمة على الحقيقة وكل
من الناظر والمشارف انما هو اوضـبطه والمشد منه واذا صرف عن الخدمة ولم
يكن ضامنا لما لها وجب عليه تحقيق الباقي في جهات أربابه واخذ المخرج عليهم
مشهودا فيها ويرفعها الى الديوان (الكاتب) هو جاز مجرى العامل في كل
ما يتعلق به من المعاملات اذا لم يكن معه عامل فان كان معه عامل كان مطلوباً بما
تدعو اليه الحاجة منه من مباشرة ما يقتضى مباشرة (المجهذ) كاتب برسم
الاستخراج والقبض وكتب الوصولات وعمل الخنازيم والمحتمات وتوايلها
ويطالب بما يقتضى به تخرج ما يرفعه من الحساب اللازم له لا الخاصـل
(الشاهد) من لوازمه ان يضبط كل شيء هو شاهد فيه وان يكون له تعليق
بخدمته ويكتب على الحساب الموافق لتعليقه ولا يلزمه شيء مما يلزم الناظر
والمشارف والعامل والمجهذ الا ان يظهر أنه واطأهم على خيانة فيكون
كأحدهم (النائب) هذا يستخدم نائباً عن الديوان مع المستخدمين وليس
يلزمه رفع حساب ولا كتابة عليه وان غاب المستخدمون ودعت الحاجة الى علم
شيء مما كان ينوب به طوبى به للاضـرورة (الامين) هو جاز مجرى النائب فيما
شرح من حاله وفي بعض الخدم يكون حاله حال الشاهد (الماسح) كاتب
يمشي مع القصاب في المساحة ويجمع عدد أقصاها ويضربها ويعمل بذلك
مكافات يكتب عليها جميع المستخدمين المباشرين ومتى ظهر أنه نقل أرضا عالية

الى ما هو دونها أو أخفى مساحة أو تجاوز حدًا كان عليه درك ذلك وربما عمل
القانون والمجمل وكتب الدليل عليها أنه عمله ورفعته (الدليل) يلزمه ان يعمل
القناديق والقوانين والمجملات ويفصل الارض ببقاعها وأصناف مزرعاتها
وقطاييمها وأسماء المزارعين ويكتب خطه أو يكتب عنه بالتزام الدرك
في ذلك (المحاضر) كاتب يكتب على الاجران فيكون ضابط الما يحمل من
القت ولما يحصد ومن لوازمه أن يختم على الاجران كل ليلة ويمنع المزارعين من
التصرف في شئ منها الى أن يستوفي حق الديوان (المحازن) كاتب يتولى قبض
الغلات وتخزينها وغير الغلات وعمل الاعمال ويطلب بما العله يتوجه عليه من عجز
ما تسلمه (المحاضر) يلزمه رفع الاعمال بالنشوء والطارى من الذمة ويتوجه عليه
الدرك فيما العله يخفيه من ذلك (الضامن) يتصور الضمان من كل من هؤلاء
المسعين وهو محمول على شرطه وان لم يكن معه مستخدم من قبل الديوان ولم يشترط
ان يعفان الحساب كلف عمله وأخذ كتابته بنظمه ورفعته بعد أخذ خط
الضامن عليه وقدمضى من ذكر الضمان في فصل متولى الديوان ما يغني عن
اعادة ذكره في هذا المكان

* (الباب الرابع) *

في ذكر ما استقر من المعاملات السلطانية * والجهات الديوانية * والمحدث على
كل معاملة منها فيما يتعلق بها ويتصل بسببها (المعاملات التي استقرت * والجهات
التي استقرت * على ما بين فيه) وهو الزكاة الجوالى الموارث
الاجباس الاسطول صناعة العمائر السور المبارك الرباع الاحكار
الغروس مقرر الجسور موظف الاتبان المحراج القرط ساحل السنط
ارباع المكبك المراكب الملوحة ما يستأدى من أهل الذمة خليج
الاسكندرية صندوق النفقات الاهر المناخ البيوت المطابخ والاسطبلات
خزائن السلاح نصف العمر عجز المال الثغور المحروسة الخمس المنجر
الطارز دار الضرب دار العيار الحبس الجيوشى عجز العدة وأناذاكر
كل جهة من تلك وما يجري عليه حالها (الزكاة) تجب على كل مسلم حر تام الملك
فيما تجب فيه الزكاة ولا تصح الزكاة حتى ينوى انها زكاة ماله أو زكاة واجبة

وان

وان نوى الوكيل ولم ينور رب المال لم يجز وان نوى رب المال ولم ينو الوكيل فيه قولان ومن وجبت عليه وقدر على اخراجه لم يجز له تأخيرها فان أخوها اثم وضمن وان منعها جاحدا لوجوبها كفر وأخذت منه وقتل وان منعها بخلافها أخذت منه وعزروا ان ادعى انه لم يحل عليه المحول استخلف وان بذلها قبلت منه وان مات بعد وجوب الزكاة قضى ذلك من تركته وان كان عليه دين ففيه ثلاثة أقوال تقدم الزكاة ويقدم الدين ويقسم بينهما (والزكاة تنعقد بالمحول والنصاب) ويكره ان تنقل زكاة بلد المال الى بلد غيره وفيه قولان وكل مال تجب فيه الزكاة يجوز تقديمها على المحول وان تسلفه الامام عن غير مسئلة فهلك في يده ضمنه وان تسلفه بمسئلة الفقراء فهو من ضامنهم وان تسلفه بمسئلة أرباب الاموال فهو من ضامنهم وان تسلفه بمسئلة الجميع فقد قيل هو من ضامني الفقراء وقيل من ضامني أرباب الاموال (والزكاة واجبة في ثلاثة أنواع) مال وماشية ونبات (والمال ينقسم على ثلاثة أقسام) ذهب وورق وعروض تجارة فالما الذهب فاذا بلغ نصابا وهو عشرين مثقالا ففيه نصف مثقال وفي كل مازاد بحسابه وأما الورق فاذا بلغ مائتي درهم ففيه خمسة دراهم وفي كل مازاد بحسابه وأما العروض فحتى اشترى عرضا من الرقيق والحبل وغيره ما ونوى به التجارة وحال عليه المحول وبلغ ثمنه نصابا أدت زكاته (وأما الماشية) فابل وبقر وغنم فأما الابل ففي كل خمس شاة وفي خمس وعشرين بنت مخاض أو ابن لبون وفي ستة وثلاثين بنت لبون وفي ستة وأربعين حقة وفي احدى وستين جذعة وفي سبعة وسبعين ابنتا لبون وفي احدى وتسعين حقتان الى مائة وعشرين وكل ما زاد بحسابه وما البقر ففي كل ثلاثين تباع وفي اذابلغت أربعين ففيها مسنة واذا بلغت ستين ففيها تبعة ثم يحسب في كل ثلاثين تبعة وفي كل أربعين مسنة (وأما الغنم) ففي كل أربعين شاة فاذا بلغت مائة واحدى وعشرين ففيها شاتان فاذا بلغت مائتي شاة وشاة كان فيها ثلاث شياه وما زاد ففي كل مائة شاة (ومن شرط جميع الماشية) ان تكون سائمة ترعى في كلاء المسلمين وأما ما يعلف فلا زكاة فيه ويتصل بذلك زكاة الخيلطين ولا يكون الرجلان خليطين حتى يكونا مختلطين من اول المحول الى آخره في المراح والماشية والفحول والسرير والحلب ويزكبان زكاة الخيلطين ويروى عن النبي ص - الى الله عليه وسلم - انه قال لا يجمع

بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة لانه اذا كان رجلين خليفين
 ماثلشاة وشاة كان فيها ثلاث شيا من كاة فاذا تفرقا بأن يأخذ احدهما مائة شاة
 والاخر مائة وشاة كان فيها شاتان فلماذا وقع النهي (واما النبات) فهو ينقسم
 قسمين ما يقتات به وما لا يقتات به بل هو ثمرة فاما المقتات فهو الحنطة والشعير
 والحجص واللوبياء والفول والعدس وما أشبه ذلك فان كان يسقى سحيا أو بالمطر
 وبلغ خمسة أوسق (والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد رطل وثلاث
 بالبعغد ادى) ففيه العشر وان كان يسقى بالدواليب وما فيه كلفة فيؤخذ منه
 نصف العشر (وأما الثمرة) وهي الزبيب والتمر فاذا بلغت خمسة أوسق على ما شرح
 كنت الزكاة فيها على ما عين في القوت ان كان يسقى سحيا فالعشر وان كان
 بدولا ب ففيه نصف العشر (ويتصل بذلك زكاة الفطر) وهي واجبة على كل ذكر
 وأنثى ممن قدر على أدائها من المسلمين الأحرار البالغين ومن كان عبدا أدى
 عنه سيده والصغير يؤدي عنه أبوه ويؤدي الزوج عن امرأته موثرة كانت
 أو ميسرة وتجب باستئصال شوال فمن ولد وقربى شئ من شهر رمضان وأهل
 شوال وجبت عليه ومن مات آخر يوم من شهر رمضان لم يجب عليه شئ
 وقدرها صاع من غالب طعمائه ولا يجزى دقيق ولا سويق ولا خبز ولا دراهم
 (ولما صار مفروضة وعدتها ثمانية) وهي الفقراء وهم الذين لا يجدون ما يقع
 موقع كفايتهم في دفع اليهم ما تنزل به حاجتهم والمساكين الذين يقدرون
 على ما يقع موقعهم من كفايتهم ولا يكفهم في دفع اليهم ما يبلغ به الكفاية
 والعامل عليها ومن شرطه ان يكون حرا فقيها أميناً وله الثمن وان كثر عن
 عمله صرف ما يفضل لبقية الاسهام والمؤنفة قلوبهم وهم ضربان مؤنفة الكفار
 وهؤلفة المسلمين وكل منهم ضربان وفي الرقاب وهم المكاتبون يدفع اليهم
 ما يؤدونه في الكتابة ان لم يكن معهم ما يؤدونه ولا تقبل دعواهم انهم مكاتبون
 الابدية والغارمون وهم ضربان قوم غرموا الاصل للاح ذات البين في دفع
 اليهم وقوم غرموا لنفوسهم في غير معصية في دفع لهم قدر الحاجة بعد اثبات
 العدم وفي سبيل الله وهم الغزاة الذين لاحق لهم في الديوان في دفع اليهم
 ما يستعينون به في غزوهم مع الغنى وابن السبيل وهو المسافر أو المراد بالسفر
 في غير معصية في دفع اليه ما يكفيه في خروجه ورجوعه بعد اثبات حاجته وان

فقد

فقد صدق من هذه الاصناف وفرضه على الباقي (المجاولي) المجزية
واجبة على رجال المشركون الاحرار البالغين دون النساء والصبيان والعبيد
والمجانين ومن غاب عن البلد من أهل الذمة غيبة طويلة وكان له فيه دار أخذ من
أجرها ما عليه هذه عادة المستخدمين والامر فيها الى متولى الديوان (المواريث)
اذا مات من يورث بدئ من ماله بتجهيزه ودفنه ثم تقضى ديونه ثم تنفذ وصاياه
ثم تقسم تركته بين ورثته فان لم يكن له وارث ورثته بيت المال وان خلف من
لا يستحق كل الميراث أخذ سهمه وكان الباقي ايت المال (وعدة من يرث من
الرجال خمسة عشر) وهم الابن وابن الابن وان سفل والاب والمجدوان علا
والاخ للاب والام والاخ للاب والام والام والام وابن الاخ للاب والام
وابن الاخ للاب والام والام والام وابن الام للاب والام وابن
الام للاب والزوج والمولى المعتق (والوارثات من النساء تسع) وهن البنت
وبنت الابن وان سفل والام والمجدة من قبل الاب والاخت للاب والام
والاخت للاب والاخت للام والزوجة والمولاة المعتقة (ومن لا يرث)
أهل ملتين ومن قتل مورثه والمحربي لا يرث من الذمي ولا الذمي منه والمترد
والعبد اذا لم يعتق واذا مات متوارثان بالغرق والهـ دم ولم يعلم السابق منهما
لم يرث أحدهما الاخر وبنت الابن مع الابن والمجدة مع الام والمجدة أم
الاب مع الاب والمجد مع الاب وولد الام مع اربعة الولد وولد الولد والاب
والمجد ولا يرث ولد الام مع ثلاثة الابن وابن الابن والاب والام من الاب
والام واذا استكمل البنات الثلاث لم ترث بنات الابن الا ان يكون في درجتين
أو أقل فمنهن ذكرفيهن لثلاث كمثل حظ الأنثيين واذا استكملات
الاخوات للاب والام الثلاثين لم ترث الاخوات من الاب الا ان يكون معهن أخ
فيعصبن ومن لا يرث لا يحجب أحدا عن فرضه واذا اجتمع اصحاب فروض ولم
يحجب بعضهم بعضا فرض لكل واحد منهم ثم فرضه فان زادت السهام عالت
بالجزء الزائد (ومن لا يورث) المرتد ويكره ماله فيثا ومن بعضه حر وبعضه عبد
فيه قولان أحدهما يورث عنه ما جره محرته والثاني لا يورث (وعدة الفروض
سنة) وهي النصف وهو فرض خمسة البنت وبنت الابن والاخت من الاب
والام والاخت للاب والزوج اذا لم يكن لثلاثة ولده ولا ولد ابن والربع

وهو فرض الزوج مع الولد وولد الولد والزوجات اذا لم يكن لبيت ولد أو ولد ابن
والثمن وهو فرض الزوجات أو الزوجة اذا كان لبيت ولد أو ولد ابن والثلثان
وهو فرض كل اثنتين فصاعدا من البنات وبنات الابن والاخوات لام وأب
أولاب والثلث وهو فرض الام مع عـدم الولد وولد الابن أو اثنتين من الاخوة
والاخوات والسدس فرض سبعة الاب مع الولد والام مع من يحجبها والمجد
مع الولد والمجدات وللا واحد من ولد الام و بنت الابن مع البنت تسكمله الثلثين
وأما العصبية فهي عبارة عن كل ذكر ليس بينه وبين الميت أنثى وأقرب
العصبات الابن وان سـفل ثم ابن المجد وهو العلم ثم ابنه وان سـفل ثم جد المجد
ثم ابنه وان سـفل وعلى هذا فان انفرد واحد منهم أخذ جميع المال وان اجتمع
مع ذى فرض أخذ ما بقى بعد الفرض ولا يرث أحد منهم بالتحصيب وهالك من
هو أقرب منه فان استوى اثنان منهم فى الدرجة فالأهمان انتسب الى الميت
بأب وأم هذه نبذة من الفرائض يكون المباشرة على علم منها المستأنس لسماع
ما ردد عليه منها وأما عادة المستخدمين الاثنان فانها جارية باخذ المخرج على الغسال
والتجالين وعرفاء الاكفائيين فانهم لا يجهرزون ميتا الا بعد اعلامهم واستطلاقه
منهم ويبحث عنه المستخدمون فان كان له وارث أطلقوه ولم يتعرضوا لشي من
تركته وان كان خنيريا لا وارث له أو كان لبيت المال فى تركته نصيب
احتماطوا على ما خلفه وأثبتوه وجهزوا الميت بما لا بد له منه وأخذ كل ذى حق
حقه فان كان وارثه غائبا احتيط على تركته الى ان يحضر وارثه ويثبت
الاستحقاق ويشهد الديوان بما احتاط عليه ويوقع بالافراج عنه وان كان
النواب قد صرفوا شيئا من ذلك فى لوازم الديوان أخرج منه حالا ووقع عليها
باطلاق نظير المبلغ من ارتفاع ديوان الموارث وفى بعض الاوقات يضيق عن
ذلك فيعوض من بيت المال (الاحباس) هذه دور وقياسر وطواحين
وفنادق وحوانيد وغيرها من عراض وساحات وأراض زراعية يركبها
النبيل وقفها المسلمون على ما تشهد به كتب تجميعها ثم عذمت تلك الكتب
وجوهات مصارفها التطاول العهد بها فصار ما لها مصر وفا فى الجوامع والمساجد
والسقايات وجوارى المتصددين لا قراء القراء الكريمة والعلوم الشريفة
وغيرهم من الأئمة والمخطباء والمؤذنين والمبلغين وطلبة العلم وأرباب الصدقات
والرواتب

والرواتب للزارعين بالعين لا بشئ من الغلات ويمدح في كل سنة ويتأدى
الخراج ومن زرع فيه غلة باعها أو قام بما وجب عليه من ثمنها فان عجز الثمن
كمله من جهة غيرهما أو أكثر ما يزرع فيها المكان ومنه ما يبلغ قطيعته ثلاثة
دنانير ونصف وربع دينار الفدان ويتأخر فيها كل سنة جلة لا مريم الاول
أن سعر ما يحصل في الفدان من الغلة في الاكثر دون ما يجب عليه من الخراج
والثاني أن المكان أكثر من المبال والعادة جارية بأن لا يستأدى خراجه
الا بعد دباغه ومنعهم المستخدمون من نقله ليدبغ في غيرها خشية من فوات
بقطه ومن ان يتصرفوا فيه قبل القيام بخراجه فتتقضى السنة قبل بلوغ
الغرض منهم في التعليق ووجه الخروج من هذه الحال ان يغمر منه في المبال
ما تدعو الحاجة اليه ويقوم بكفاية المزارعين فيحصل تبجيل المال وزوال
الاختلال وفي هذا المحبس بدل المحور في المساحة شئ يقال له التمة وهو أن
يسجل مزارع عشرين فداناً مثلاً فاذا كان أو ان المساحة مسحت عليه الارض
التي سلت له فان وجدت خمسة عشر فداناً أو عاخرة عن المعنى في السجل شيئاً
ما أضيف عليه وطولب بخراجه بالنسيئة مما يسجل به وان زادت المساحة عن
السجل أخذت نواج الزيادة منسوباً اليها وأما النواحي بالبر الغربي وهي سبط
ونها ووسيم وغير ذلك من حقوقها فأكثرها تسجل قبائل مناجزة بغير مساحة
يعين وغلة أو بغلة خاصة وعادتهم جارية ان لا يستأدى منهم عن نواج ما يستهلك
من القرط الا مقدار ثلاثة ليحدوا بذلك سبيلاً الى زراعة الصيفي والعشر داخل
في جلة الارتفاع وكذلك البر الشرقي ويزرع خاصة في سبط للديوان مقدار عشرة
فدادين قصب سكر ولا يحصل منها طائل وأكثر زراعة سبط القمع ولا يوجد
في الجزيرة مثله وبالجمله فلو وجد هذا المحبس من يعمره ويقوى عليه ويتؤدى
الامانة فيه تضاعف ارتفاعه وهذه النواحي الاولى والثانية حسبها أمير
الجيوش المتصرفى على عقبه لما كان وزيراً بالديار المصرية وكان الوزراء
بعده يستأجرونها للدواوينهم بأجرة سيرة ويأخذون ما زاد عليها النفوسهم ثم
انقرض البيت حتى لم يبق منه سوى امرأة وأفق الفقهاء بان المحبس باطل فصار
ديوان السلطان يتصرفه ويحمل ما تحصل منه الى بيت المال لينفق في مصالح
المسلمين (الاسطول) هو جهة انفاق وربع ما حصل منه ما يستخرج وينفق

وأسماء المراكب المجارية فيه طريدة وجمالة وشلندى وشينى وحرارة
واعوادى وبركوش ولكل من هذه المراكب ضرورة لما يحتاج اليه من
عمارة وقواد ورملة وحذافين وزاد والافر فيه على ما يحقق بمقتضى كل
وقت (صناعة العمائر) فيمتدنى المراكب المذكورة ولما يستخدمون
يستبدعون ما يحتاج اليه ويطلق اهم المسال والاصناف ويسترفع منهم الحسابات
وفيهما ما يباع من حطام وغيره وترد حساباتهم والصناعات الآن ثلاثة بمصر
والاسكندرية ودمياط (السور المبارك) بالقاهرة المحروسة عين له من
الرباع بالقاهرة ومصر ومن النواحي بالشرقية ما يكون برسم نفقائه ويستدعى
مستخدموه من المتجر وغيره ما يحتاجون اليه من أخشاب وحديد وغيرهما وفيه
ما يحصل وترد حسابات مستخدميه (الرباع) هذه الرباع منها ما أنشئ من
مال الديوان السلطاني قديما ومنها ما قبض ممن توجه عليهم حق للسلطان ومن
الموارث الخشيرية ومن الاسماعيلية والاجناد المصريين وقد خرج أكثرها
بالوقوف على السور والبيمارستان والصوفية والبيع وبالدستور ولم يبق فيها
الآن بعد ذلك الا انزرا ليسير وربما كان المنفق على عمارة المستخدم فيها
أكثر من ارتفاع عامرها وسننها لالية اتى عشر شهرا (الاحكار) هذه
الاحكار هي أجرة مقررة على ساحات دائرة أو كانت حين استيجارها دائرة وعمرت
مساكن أو بساتين وربما انقضت مدتها جارتها واقتضت الحال استيجاب
الحال فيها واستمرارها بأيدي أربابها وأخذهم بالاجرة عنها على ما تقررى الاول
(الغروس) أما كن في نواحي الاقطاعات لم يطلعها الماء الا بكلفة قرع
قوم في تقبلها شئ معلوم عن كل فدان على حكم المساحة ومهـ ما زاد عن القدر
المنقبول استؤدى عنه ما يجب بالنسبة وهي في معنى الاحكار ولا يوجد ذلك الا
في الغربية والمستخرج من هذه الغروس للديوان دون المتطعين (مقرر
المجسور) لما كانت البلاد تحتاج الى اقامة جسور عليها التحصيل المنفعة بسوق
الماء اليها أو صرفه بعد الاستغناء عنه عنها اقتضت الحال أن يقسط على نواحي
الاعمال التي تدعو الحاجة منها الى ذلك ما يصرف في هذه المصلحة العامة فرتب
في كل ناحية ما احتمله في وقت التقرير من قطعة وهي جرافة ولوفة ومدامسة
وحشيش واتبان ثم قرر من كل قطعة عشرة دنانير وخير من يلزمه في القيام بها هذا
المبلغ

المبلغ أو إخراج القطعة ومضت الايام على ذلك حتى صار لازماً للفلاحين كانه من بعض المحراج ويجرى منهم بالنسبة العادلة فيما بينهم بقية حتى ما يزرعه كل منهم والاعمال التي يستخرج منها ثلاثة وهي الغربية والشرقية وجزيرة قويسنا وفي جزيرة بنى نصر شئ قليل يتولاه المقطعون دون الديوان (موظف الاتبان) الاتبان في الديار المصرية على ثلاثة أقسام * قسم للديوان * وقسم للقطع * وقسم للزراع وكان يحمل منه في كل سنة جملة عظيمة ثم سوح أهل البلاد الشاسعة عن النيل فيما عليهم من حق الديوان وحظ من أخذه صنفاً أو استخراج ثمنه عينا واقصر على اتبان النواحي التي على سواحل النيل لا مكان حمل التبن منها بلا كلفة وسوح في النصف من حق الديوان فبعضه يؤخذ برسم عوامل المحسور وبعضه يحمل الى الاسطبلات والمناخات وبعضه يباع بثمن بخس والمقرر عن كل حمل اربعة دنانير وسدس دينار (المحراج) وهي في الوجه القبلي من الديار المصرية بالهندسة في سبط رشين ومنبال وشبطل وبالشموين وبالسبوطية وبالاخميمه وبالقوصية ولم تزل الاوامر السلطانية خارجة بحراستها وحمايتها والمنع منها والدفع عنها وان توفرت على عمائر الاساطيل المظفرة ولا يقطع منها الا ما تدعو اليه الحاجة وتوجده الضرورة الى ان الولاية والمقطعين وجهوا اليها ونحوها عنها فقطعوا أشجارها ومحو آثارها حتى لم يبق بقوص منها الا ما لا يؤبه له والا ما لا يعتد به * وأما محراج الهندسة فانه كان ورد على كتاب كريم من السلطان رضى الله عنه وسقى عهده ورؤس محده بأن أئدب اليها من يكشف عما استضافه المقطعون من أرضها فوجدت المأخوذ منها ثلاثة عشر ألف فدان ولا يتجعب من تعديهم على مثل هذه الجملة بل يتجعب من حراج يتخيف من جملة أرضها ثلاثة عشر ألف فدان ولا يؤثر ذلك فيها ولقد بلغني ان فيها من عيـدان المعاصر ما يساوى العود منها مائة دينار ولهذا المحراج رسم يستخرج من النواحي يقال له مقرة الصنط كانه شئ قرر على النواحي قبالة ما يأخذونه من الاخشاب برسم عمائرهم أو أجرة من يباشر قطعها على سبيل النيابة عنهم واستقرت وليس بالكبير وأجرة القطع والجزع على كل مائة جملة دينار واحد والمشرط على المستخدمين فيما يؤخذ من خطوطهم انهم لا يقطعون شياً من خشب العمل الصالح لعمائر الاسطول وانما يقطعون الاطراف والمشميم وما

المحراج بالكسر
والمحراج بحركة
الموضع الضيق
الكثير الشجر
لا تصل اليه
الحاشية اه م ح

وأسماء المراكب الجارية فيه طريدة وجمالة وشلندى وشيدنى وحرافه
واعوادى وبركوش ولكل من هذه المراكب ضرورة لما يحتاج اليه من
عمارة وفؤاد ورملة وحذافين وزاد والامرفيه على ما يحقق مقتضى كل
وقت (صناعة العمائر) فيها تنشى المراكب المذكورة ولها مستخدمون
يستدعون ما يحتاج اليه ويطلق لهم المال والاصناف ويسترفع منهم الحسابات
وفيهما ما يباع من حطام وغيره وترد حسماناتهم والصناعات الآن ثلاثة بمصر
والاسكندرية ودمياط (السور المبارك) بالقاهرة المحروسة عين له من
الرباع بالقاهرة ومصر ومن النواحي بالشرقية ما يكون برسم نفقائه ويستدعى
مستخدموه من المتجر وغيره ما يحتاجون اليه من أخشاب وحديد وغيرهما وفيه
ما يحصل وترد حسابات مستخدميه (الرباع) هذه الرباع منها ما أنشئ من
مال الديوان السلطاني قديما ومنها ما قبض عن توجه عليهم حق للسلطان ومن
الموارث الخشبية ومن الاسماعيلية والاجناد المصريين وقد خرج أكثرها
بالوقف على السور والبيمارستان والصوفية وبالببيع والدستور ولم يبق فيها
الآن بعد ذلك الا التزليس ويربما كان المنفق على عمارة المستخدم فيها
أكثر من ارتفاع عامرها وسنتهاه لالية اثنى عشر شهرا (الاحكار) هذه
الاحكار هي أجرة مقررة على ساحات دائرية أو كانت حين استيجارها دائرية وعمرت
مساكن أو بساتين وربما انقضت مدة اجارتها واقتضت الحال استيجاب
الحال فيها واستمرارها بأيدي أربابها وأخذهم بالأجرة عنها على ما تقر في الاول
(الغروس) أما كن في نواحي الاقطاعات لما لم بطلعها الماء إلا بكلفة يرغب
قوم في تقبلها شئ معلوم عن كل فدان على حكم المساحة ومهـ ما زاد عن القدر
المتقبل استؤدى عنه ما يجب بالنسبة وهي في معنى الاحكار ولا يوجد ذلك الا
في الغربية والمستخرج من هذه الغروس للديوان دون المتطعين (مقرر
المجسور) لما كانت البلاد تحتاج الى اقامة جسور عليها التحصيل المنفعة بسوق
الماء اليها أو صرفه بعد الاستغناء عنه عنها اقتضت الحال أن يقسط على نواحي
الاعمال التي تدعو الحاجة منها الى ذلك ما يصرف في هذه المصلحة العامة فرتب
في كل ناحية ما احتملته في وقت التقرير من قطعة وهي جرافة ودلوقة ومدامسة
وحشيش واتبان ثم قرر عن كل قطعة عشرة دنانير وخير من يلزمه في القيام بها إذا

المبلغ

المبلغ أو اخراج القطعة ومضت الايام على ذلك حتى صار لازماً للفلاحين كأنه من بعض المحراج ويجرى منهم بالنسبة العادلة فيما بينهم بقضى ما يزرعه كل منهم والاعمال التي يستخرج منها ثلاثة وهي الغريبة والشرقية وخزيرة قويسنا وفي خزيرة بنى نصر شئ قليل ليتولاه المقطعون دون الديوان (موظف الاتبان) الاتبان في الديار المصرية على ثلاثة أقسام * قسم للديوان * وقسم للقطع * وقسم للزارع وكان يحمل منه في كل سنة جملة عظيمة ثم سمح أهل البلاد الشاسعة عن النيل فيما عليهم من حق الديوان وحظ من أخذه صنفاً أو استخراج منه عينا واقتصر على اتبان النواحي التي على سواحل النيل لا مكان حمل التبن منها بلا كلفة وسمح في النصف من حق الديوان فبعضه يؤخذ برسم عوامل الجسور وبعضه يحمل الى الاسطبلات والمناخات وبعضه يباع بثمن بخس والمقرر عن كل جل أربعة دنانير وسدس دينار (المحراج) وهي في الوجه القبلي من الديار المصرية بالهنساء في سبط رشين ومنبال وشبمطال وبالشيمونين وبالسببوية وبالاخميمية وبالقوصية ولم تنزل الاوامر السلطانية خارجة بحراستها وحمايتها والمنع منها والدفع عنها وان توفروا على عثمائر الاساطيل المظفرة ولا يقطع منها الا ما تدعو اليه الحاجة وتوجده الضرورة الى ان الولاة والمقطعين وجهوا اليها ونحوها عنها فقطعوا أشجارها ومحووا آثارها حتى لم يبق بقوص منها الا ما لا يؤبه له والا ما لا يعتد به * وأما محراج الهنساء فانه كان ورد على كتاب كريم من السلطان رضى الله عنه وسبق في عهده وروى عنه بحدته بأن أئدب اليها من يكشف عما استضافه المقطعون من أرضها فوجدت المأخوذ منها ثلاثة عشر ألف فدان ولا يتجيب من تعديهم على مثل هذه الجملة بل يتجيب من حراج يتخيف من جملة أرضها ثلاثة عشر ألف فدان ولا يؤثر ذلك فيها ولقد بلغني ان فيها من عيـدان المعاصر ما يساوي العود منها مائة دينار ولهذا المحراج رسم يستخرج من النواحي يقال له مقرة الصنط كائنه شئ قرر على النواحي قبالة ما يأخذونه من الاخشاب برسم عثمائرهم وأجرة من يباشر قطعها على سبيل النيابة عنهم واستقرت وليس بالكثير وأجرة القطع والمجز على كل مائة جملة دينار واحد والشرط على المستخدم من فيما يؤخذ من خطوطهم انهم لا يقطعون شياً من خشب العمل الصالح لعمائر الاسطول وانما يقطعون الاطراف والمشميم وما

المحراج بالكسر
والمحراج محرقة
الموضع الضيق
الكثير الشجر
لا تصل اليه
الحاشية اهـ ح

ينتفع به في الوقود ويسمى حطب النار وعادة الديوان ان يبيع التجار على هذا
 الحطب بما يبلغه عن كل مائة جلة اربعة دنانير من الاشمونين واسبوط واخيم
 وقوص ويكتب للمستخدمين بذلك فاذا وصلت مراكبهم اعتبر ما فيها كان
 فيها من خشب العمل استهلك للديوان وما كان من حطب النار قبول به ما في
 الرسالة المسيرة محبتهم فان كان فيها زيادة عما تضمنته أخذت ولا يكتب لصاحبه
 وربما استخرج منه ثمن الزائده بنسبة ما كان اشترى من مستخدمى الديوان
 فأما حراج البهائم فلم تجبر العادة ان يتنازع منها شئ الا ان فضل عما يحتاج اليه
 المطايح ولو اطاق بيع شئ منها البذل في المائة جلة من ثمانية دنانير الى عشرة
 دنانير لا مرن * الاول اقرب متناوله وقلة كلفه * والثاني لجودة صنفه على
 سمره (القرط) هو ثمرة السنتط وليس لأحد من الناس ان يتصرف فيه
 سوى مستخدمى الديوان ومتى وجدوا منه شئ لم يكن اشترى منهم استهلاكه
 وليس له سمر يستقر بل تساوى المائة أردب المطحون من سبعين دينارا الى
 ثلثمائة دينار على قدر اجتهاد المستخدم وأمانته وحسن تصرفه وهو يكثر في
 وقت ويقل في وقت (ساحل السنتط) له مستخدمون لتسليم الواصل منه
 للديوان وبه واعتباره وتخصيل ما يتحصل منه وله ارتفاع برده عينا وحطبا
 ولا يعدل للمستخدمين فيه ولا للمستخدمين في الحراج بنى من أخشاب العمل
 المأمور بقطعها لعمارة الاسطول (ارباع الكبك) هذه مراكب تعمرون
 هذه الحراج المدة دم ذكرها فاذا وصلت الى ساحل مصر قومت أو نودى عليها
 فهما بلغت اليه من الثمن طواب صاحبها بحق الربع من القيمة ضريبة استقرت
 وحالة استقرت وكان المستخدمون قد حافوا على ارباب المراكب واضطروهم
 بسوء المعاملة الى التظلم فيهم وخرج الامر بابطال هذا الباب وتعفيه رسمه
 ومسامحة الناس به فن طمع فيه المستخدمون أخذوا منه بعض ما كان يوجب
 مصالحة ومن استحسنوا جانبهم تجنبوه (المراكب الملوحة) هذه مراكب
 جارية في ذلك الديوان يصفونها البحر من المدة معلومة بأجرة معلومة فاذا احتاجت
 الى عمارة عدلهم عن مدة المظلة بأجرة نظيرها من مدة العمل وسفنها ثلاثة عشر
 شهرا منها خمسة ثمانية وهي * بؤنه وأريب ومسمى وقوت وبابه يجب فيها
 نصف مال الضمان وهو اسبوعه أشهر يجب فيها النصف الثاني أقساطا متساوية

والشهر

والشهر الثالث عشر عمالة لا قسط فيه وهو هذا الذي رتب عليه أمر المراكب
النيلية (ما يستأدى من أهل الذمة) بديوان الابواب الذي يستأدى من
أهل الذمة الآن نصف ما كان يستأدى منهم من قبل على حكم المصالحمة لاحكم
الضريبة والمواضع التي يستأدى فيها مصر والاسكندرية وادخيم وأما بقية
الاعمال فلا شيء فيها للديوان ولذلك ضرائب لا حاجة بنا الى ذكرها الآن لان
استقصاها لا يمكن والاثمان بها لا يفيد (خليج الاسكندرية) المحال فيه على
ما شرح في الجسور وقد سلف الحديث عليه فيما مضى من الكتاب (صندوق
النفقات) يحمل اليه ما يستدعيه المتولى لأمر المطابخ وما يتعلق بها وينفق منه
المستخدمون في بيت المال المعصور بتوقعات الناظر فيه والشرط ان المعاملين

يحضرون ويقضون بأيديهم ما توجهه التوقعات عليهم (الاهرا) المحال فيها
معلوم غير محتاج الى زيادة بيان ولها مستخدمون * وما يجب عليهم اضافة وفر
الكيل مع أخذهم بالانصاف فيه واعتد عليهم بالمعتبر من الواصل لا بما تضمنته
الرسائل (المناخ) وهو في معنى الاهرا وربما عمل فيه من الاسلحة المخرجة
ما يتعلق الحديث فيه لمستخدمي خزائن السلاح وكان له فيما قبل معاملات اهم ح

وضرائب وأما الآن فقد تلاشى أمره ولم يبق فيه الا اسمه (البئون) عبارة
عن حاجج خاناه وما يجريه هذا المجرى ووظيفة المشارف عليهم ان يبشروا
ما يشتري برسه ويعرضه في كل وقت ويثبت على متسلمه من المستخدمين فيها
ولاسبيل الى ضبطها بحال (المطابخ والاصطبلات والمنساخت) لكل منهم
مستخدمون والامر فيهم لا يحتاج الى بسط كلام وانما أوردت ذلك فقط لذكره
(خزائن السلاح) لها مستخدمون يستدعون ما يحتاج اليه من خشب وحديد
وعقب وسلوخ واصباغ وآلات يعملون فيها ما يؤمرون به من آلات السلاح
على اختلاف أوصافها وتباين أسنانها ولها ضرائب مستقرة في أجرة الصناعات
وغيرها (الجاموس) وهو رضع وحوالي ومختلفات القدر ولا حق اللاحق
ولا حق الراتب وراتب والمقدر عن ثمن الرأس من الراتب خمسة دنانير وعما يحصل
الرأس في السنة خمسة دنانير وهذا هو النادر فاما الغالب فن اربعة الى ثلاثة
دنانير واللاحق بالنصف من ذلك وأقل ما يحصل من النتاج في كل مائة رأس
خمسون رأسا ذكورا واناثا ولا حق الراتب على النصف من ذلك والمغلق عبارة

عما سمنه راغب فيه ولا يعتدله بنافق وهذا من الاحكام الديوانية المخالفة
 الخيس بالكسر للاحكام الشرعية وأضر ما على الجماموس اكل التبني (بقرا الخيس) مقدار
 الدر واللبن أى ما يحصل من الرأس الراتب في السنة ديناران وفيها رضع وحوالى وشبانات
 بقرا اللبني اهـ م ح ولاحق وراتب فكانها تزيد على الجماموس بالشبانات وكان الجماموس
 يزيد عليها مخلفات القودود ولاحق اللاحق (الاغنام اليباض) ذكرها
 اليباض اللبني واغنام اليباض
 خروف وفي ثاني سنة ثني وثالثها كبش وأناها ربيع ثم رضيع ثم عبورة في
 السنة الاولى وفي الثانية ثنية وفي الثالثة نجة وأكثر نتاجها في السنة في
 كل مائة نجة مائة رأس وكل مائة ثنية خمسون رأسا والمقدر عن الكبش
 اهـ م ح والنجة دينار والثني والثنية ثلثا دينار والعبورة نصف دينار (الشعاري)
 لم يعلم باغرضه
 أناها جدي ثم عتقان ثم عنقات وفي السنة الثالثة شياه وذكرها اعتدان
 بالشعاري ولا
 وثالث سنة عرضان ومقدر ما يحصل منها في كل مائة رأس من نتاجها وثمان
 معناه وانما المراد
 البناهاوشه عورها من عشرين دينارا وريف وتتبع دفعتين في السنة وتخصي في
 هنا المهر اهـ
 برموده (النحل) يجمع فراخه في امشير ويبتدى بيجناه في برموده واذا اشتد
 البرد سبقت أمانة العسل عن كل مائة خلية عشرة ارطال بالمصرى وغالبه
 ما يحصل منها في السنة من خمسة قناطير عسل الى ستة قناطير ومن عشرين رطلا
 وريف من شمع ومقدر ما يموت منها في السنة عشرون خلية ويمجرى الآن في
 الديوان من ذلك شيء يسير (نصف العشر) يستأدى من الفلاحين دون
 المقطعين على نسبة المتحصل لهم من العين والغلة وان اشترط المقطع للزارع
 اعفاه منه وجب على المقطع القيام به عنه لمن بحاله عليه هذا الذي يجري
 الآن حاله عليه وفيه حيف لان العشر ونصف العشر زكاة أوجبها الشرع
 في بعض المزروعات وقسم ذلك بما يشرب سحبا وبدولاب وما فيه كلفة وقدرها
 في نصاب معلوم وأبواب الحوالة لا يعتبرون شيأ من ذلك ولا فرق عندهم بين
 القمع والشعير والخضروات وغيرها مما لا زكاة فيه (التفاوت) عبارة عما
 يتوفر عن جندي مثل ترك في أثناء السنة بعد ان مضى منها ثلاثة أشهر بجامكية
 مبلغها ألف دينار واقطع ناحية بالعبدة حتى يكون مستمر الاقطاع فيما بعد فجمع
 قراره فخرج عليه تفاوت في المدة التي لم يخدم فيها وهي ربع السنة بربع
 الجامكية ومبلغه مائتان وخمسون دينارا فهي تفاوتنا أى ما توفر عن مافات من

المدة وهو يستخرج بالنسبة من المتحصل و يلزم أن يعتد على رب الحوالة بما يلزمه من النفقات في الجسور وحواري المستخدمين ما لم يحصل الغل الآبه لانه شريك لسنته (الغيبات) معناها انه اذا كان قد قور للجندي ستمائة دينار واشتغل بقراره اول السنة ثم غاب في أثناءها بغير دس - تور أى اذن مدة شهرين اقتطع منها مائة دينار وأحيل عليه بها (الفواضل) اذا كانت عبرة ناحية خمسة آلاف دينار مثلا وفيها جماعة مقطعون بما يبلغه أربعة آلاف وثم ثمانية دينار سمي ما بقى من عبرتها فاضلا وهو ما تسمى (المترفر) عبارة في الديوان عن ما يتوفر عن ساقط بالوفاة بعدما أطلق من مستحقه الى حين وفاته لورثته وان لم يكن له وارث سمي جميع ذلك متوفرا (عجز المال) هو أن يكون المقرر مثلا لعشرين طواشيما مع أمير ثم أفرد بجماعة منهم - م ما رغبو افيه من الاحباس بما التزموه من زيادة في أجرتها قصدا منهم - م في الحصول على شئ وكثر ذلك حتى لم يبق للجوامع والمساجد جهة يحصل منها ما يحتاج اليه فيها ثم استولى عليها أو أكثرها الخراب بعدة أسباب منها تقادم عهدها ومنها انها المصارف جهات مجواري ور واتب نخشى من تسلمها ان يطالع الديوان بما استهدم منها فيحتاط على أجرة عامرها ليصرفها في مرمة مستهدمها ويضعف حاله عن عمارتها ويرى أنه لو نزلت عنه لغيره لما ينزله من زيادة في عبرتها الضاع عليه ما أنفق من ماله في عمارتها لو كان له مال فيسكت ويخرب فان قل دينة باع بقاضها أولى فأولا * وان تخرج وتخربز أبقاها على ما هي عليه فيعدوا عليه السكان أو الجيران والمساجد اذا استهدمت في معالمها * وخاصة ان كانت ظاهرة الدور أو بالترافة وما والاها فان الطواوين يزيلون آثارها ويطمعون معالمها هذا حديث المبنى * وأما أرض الزراعة ففيها ما يقوى عليه المقطعون فيصير مستغلا لهم فان تضررت المرتقة فيهم - م وواصلوا التظلم منهم ورسم لهم التخليه بينهم - م وبين أرضهم - م قالوا هؤلاء يأخذون المخرج على أنهم - م يعمرون المساجد فيفوزون به لنفوسهم ونحن نستخدم بهذا القدر من يعمر المساجد وان فضل شئ دفعناه لهم فلا يسمع أحدهم - ذا الأعان المقطعين على اتصافهم - م ونها ما هو بأيدي المرتقة ولم يراضهم أحد فيه فيصير أملاك به من الديوان ولا يمكن أحد من المستخدمين من تناول درهم منه برسم العمارة ومن الخيف في الاحباس أن يحكم من الديوان

ساحة لمدة خمسين سنة بخمسة وعشرين ديناراً فيجعل منها النصف ويقسط
النصف للمدبر ربع دينار في السنة وتعم تلك الساحة قيسارية أو غيرها فتكون
أجرها في الشهر خمسة وعشرين ديناراً ولو كان الديوان عمرها من ماله لتضاعف
ارتفاعه * ومن عادة كل ديوان أنه لا يطاق من المال المستقبل شيئاً في المستحق
الماضي إلا هذا الديوان فإنه إذا جهل إليه هذا النصف المشار إليه وهو أجرة مالم
يأت من السنين أطلقه في راتب متأخرة ماضية * ومن منكرات الديوان المشار
إليه بيع انقضاء الاحساس وانهم يحكرون من الساحات مالم يكن جارياً في
الحبس ويكتبون بذلك كتباً يذكرونها في المجلد والمؤجل * وبالمجلة فلا سبيل إلى
أن يبلغ متولى الاحساس غرضه من المصلحة لأن فيها ما يقوى عليه بضعة
ويضعف عنه لتقوته وأكثرهم من أهل الدين والقرآن والصالح والاستحقاق
وأيضاً الطريق في إصلاح ذلك الآن يكشف عن أمر الجوامع والمساجد والاحساس
ويحقق ما يحتاجه برسم العمارة في طاق من بيت المال ويمسك عن استئناف
التجديد ويتولى الديوان عمارة ما يرغب الجانب في عمارته فيوفر ما يحصل من
أجره على العمارة فتأخذ مدة حتى يحجب برضاؤه ويحسن أوضاعه (الثغور
المحروسة) وهي الاسكندرية ودمياط وتينيس ورشيد وعين شاذ
والاسكندرية أعظمها قدراً * وأخفها أمراً * وأكثرها ارتفاعاً * وهي تشتمل
على عدة معاملات * منها ما ذكره في غير هذا فلا حاجة بنا إلى إعادته
في فصلها مثل الزكاة والمجالي والموارث وواجب الذمة ودار الضرب والوكالة
ومنها ما ينفرد به مثل من الخمس والمخبر فلا بد من الإشارة عليه والتنبية عليه
والحال في كل منها على ما يأتي بيانه وهو (الخمسة) عمارة عظمى على المستاذين من
تجار الروم الواردين على الثغر بمقتضى ما صولحوه عليه وربما يستخرج عن
ما قيمته مائة دينار ما ينفو عن خمسة وثلاثين ديناراً وربما انقطعت عن العشرين
ديناراً ويهيكلها من أجناس الروم من يستأدى منهم العمر إلا أنه
لما كان الخمس أكثر كانت النسبة إليه أشهر ولذلك ضرائب مستقرة *
وعوايد مستقرة * وأوضاع ألوفة * وطرائق فيما بين المستخدمين فيه معروفة *
واسترفت من المستخدمين ضريبة بما استقر عليه الحال فلما وقفت عليها
أسفقت على هذا الكتاب من حشوه بالمذبان واقتصرت على ما تمس الحاجة
إليه

اليه فائتبه في موضعه وآثرت كوكبه في مطامه (التجر) عبارة عن ما يتباع
للدیوان من بضائع هؤلاء التجار الواردين مما تدع الحاجة اليه وتقتضيه
المصلحة في طلب الفائدة فان زاد ثمن المبتاع من تاجر الشب عن ما يجب عليه من
الخمس أعطى به شبا بحق الثمين وذهب بحق الثلث ويورد أصل ثمن هذا الشب
من جملة ارتفاع المنجر على عادة جرت وقاعدة استقرت والذي يشترى للمنجر
الخشب والحديد وجارة الطواحين والبياض فأما غيره فلم تجر العادة به الا ان
يؤثر المستخدمون به وحكم ما يجري في دمياط وتينس ينـدرج تحت حكم
الاسكندرية فيمباعين وبين الا أن الضرائب فيها ما يزيد وينقص ورشيد
ليس فيها خمس وانما ذكرت لانها من جملة الثغور المصرية وربما ألجأت الريح
المراكب الى دخولها وصعب اخراجها منها فيندب المستخدمون بالثغر ما ينوب
عنهم في توجب ما عليها وأخذ ما يجب فيها فأما الثغر عذاب فأخر ما استقر فيه
الزكاة ووجب الذمة لا غير (الشب) حجر يحتاج اليه في أشياء كثيرة أهمها
الصبغ وللروم فيه من الرغبة ما يجدونه من الفائدة وهو عندهم مما لا بد منه
ولامندوحة عنه ومعادنه بهجره عيدهم وعادة الديوان ان ينفق في تحصيل
كل قنطار منه بالايثي ثلاثين درهما وربما كان دون ذلك ونهبط به العرب من
معدنه الى ساحل قوص والى ساحل اخميم وسيوط والى الهندسا ان كان ابتياعه
من واحات ويحمل من أى ساحل كان عليه الى الاسكندرية أيام جوى الماء
في خليجها ولا يمتد للمستخدمين منه الا بما يصلح بالاعتبار في متجراها هذا الذي
توجبه المحوطة للديوان لئلا يؤخذ في غيرها فينقص أو يهيج به البحر فيغرق ومن
خرج عن اعتقاد ذلك من أهواب الدواوين فقد تعرض للدرك وتصدى للخطر
وهو يشترى بالايثي ويباع بالمجروى وأخر ما تقرريه منه على تجار الروم اثني
عشر ألف قنطار وهو - ما زاد عن ذلك كان باجتهاد المستقدمين فيه مع حفظ
قلوب التجار فأما سعرة فقد كان ترد من اربعة دنائير عن القنطار الى خمسة دنائير
الى ستة دنائير وما بين ذلك وهم المستظهر فيه بزيادة يذللها التجار عن رغبة كان
ذلك من اجتهاد المستقدمين فاما ما يباع بمصر على اللبادين والحصريين
والصباغين فقدره ثمانون قنطارا بالمجروى في السنة وسعر سبعة دنائير ونصف
وايس لاحد ان يشترى به من العربان ويرد به ليتجر فيه غير الديوان وفي وجهه

ساحة لمدة خمسين سنة بخمسة وعشرين ديناراً فيجعل منها النصف ويقسط
النصف للدقير بع دينار في السنة وتعم تلك الساحة قيسارية أو غيرها فتكون
أجرها في الشهر خمسة وعشرين ديناراً ولو كان الديوان عمرها من ماله لتضاعف
ارتفاعه * ومن عادة كل ديوان أنه لا يطاق من المال المستقبل شيئاً في المستحق
الماضي إلا هذا الديوان فإنه إذا جمل إليه هذا النصف المشار إليه وهو أجرة مالم
يأت من السنين أطلقه في راتب متأخر مدة ماضية * ومن منكرات الديوان المشار
إليه بيع انتفاض الاحباس وانهم يحكمون من الساحات مالم يكن جارياً في
الحبس ويكتبون بذلك كتباً يذكرونها المجل والمؤجل * وبالجمل فلا سبيل إلى
أن يبلغ متولى الاحباس غرضه من المصلحة لأن فيها ما يقوى عليه بضعة
ويضعفه عنه لتقوته وأكثرهم من أهل الدين والقرآن والصالح والاستحقاق
وليس الطريق في اصلاح ذلك إلا أن يكشف عن أمر الجوامع والمساجد والاحباس
ويحقق ما يحتاجه برسم العمارة فيطلق من بيت المال ويسلك عن استئناف
التحسين ويتولى الديوان عمارة ما رغب الاجانب في عمارته فيوفر ما يحصل من
أجره على العمارة فتأخذ مدة حتى يجب به مضاعفه ويحسن أوضاعه (التغور
المحروسة) وهي الاسكندرية ودمياط وتينيس ورشيد وعين شمس
والاسكندرية أعظمها قدراً وأخفها أمراً وأكثرها ارتفاعاً وهي تشتمل
على عدة معاملات * منها ما ذكره في غيره فلا حاجة بنا إلى اعادة
في فصلها مثل الزكاة والجواري والموارث وواجب الذمة ودار الضرب والوكالة
وهنا ما ينفرد به مثلاً من الخمس والمخبر فلا بد من الإشارة عليه والتنبية عليه
والحال في كل منها على ما يأتي بيانه وهو (الخمسة) عمارة عثماني على المستاذن من
تجار الروم الواردين على الثغر بمقتضى ما صومحوه عليه وربما يستخرج عن
ما قيمته مائة دينار ما ينفو عن خمسة وثلاثين ديناراً وربما انقطعت عن العشرين
ديناراً ويهيكلانها من اجناس الروم من يستأدى منهم العمر إلا أنه
لما كان الخمس أكثر كانت النسبة إليه أشهر ولذلك ضرائب مستقرة *
وعوايد مستمرة * وأوضاع ألفوفة * وطرائق فيما بين المستخدمين فيه معروفة *
واسترفت من المستخدمين ضريبة بما استقر عليه الحال فلما وقفت عليها
أنشئت على هذا الكتاب من حشوه بالذبان واقتصرت على ما تمس الحاجة
إليه

اليه فابنته في موضعه وآثرت كوكبه في مطامه (التجر) عبارة عن ما يتناع
للديوان من بضائع هؤلاء التجار الواردين مما تدع الحاجة اليه وتقتضيه
المصلحة في طلب الفائدة فان زاد ثمن المبتاع من تاجر الشب عن ما يجب عليه من
الخمس أعطى به شبا بحق الثمين وذهب بحق الثلث ويورد أصل ثمن هذا الشب
من جملة ارتفاع المتجر على عادة تجرت وقاعدة استقرت والذي يشترى للمتجر
الخشب والحديد وحجارة الطواحين والبياض فأما غيره فلم تجر العادة به الا ان
يؤمر المستخدمون به وحكمهم ما يجري في دمياط وتينس ينـدرج تحت حكم
الاسكندرية فيما عين وبين الا ان الضرائب فيها ما يزيد وينقص ورشيد
ليس فيها خمس وانما ذكرنا لانها من جملة الثغور المصرية وربما ألحقت الریح
المراكب الى دخولها وصعب اخراجه منها فيندب المستخدمون بالثغر ما ينوب
عنهـم في توجب ما عليهم أو أخذ ما يجب فيها فأما ثغر عذاب فأخر ما استقر فيه
الزكاة و واجب الزمة لا غير (الشب) حجر يحتاج اليه في أشياء كثيرة أهمها
الصبغ وللروم فيه من الرغبة ما يجدونه من الفائدة وهو عندهم مما لا يدمنه
ولا مندوحة عنه ومعادنه بهجر اصعب من مصر وعادة الديوان ان ينفق في تحصيل
كل قنطار منه باليثنى ثلاثين درهما وربما كان دون ذلك وتبسط به العرب من
معدنه الى ساحل قوص والى ساحل انجيم وسيوط والى الهندس ان كان ابتياعه
من واحات ويحمل من أى ساحل كان عليه الى الاسكندرية أيام جرى الماء
في خليجها ولا يتعد للمستخدمين منه الاجمالي صلح بالاعتبار في متجرها هذا الذي
توجبه المحوطة للديوان اثلايثنى خذ في غيرها فينقص أو يبيع به البحر فيفرق ومن
خرج عن اعتما ذلك من أصحاب الدواوين فقد تعرض للدرك وتصدى للخطر
وهو يشترى باليثنى ويباع بالبحر وروى وأخر ما تقر به منه على تجار الروم اثني
عشر ألف قنطار وهوـمـازاد عن ذلك كان باجتهاد المستخدمين فيه مع حفظ
قلوب التجار فأما سعة فقد كان ترد من اربعة دنانير عن القنطار الى خمسة دنانير
الى ستة دنانير وما بين ذلك وهمـالاستظهر فيه بزيادة يذللها التجار عن رغبة كان
ذلك من اجتهاد المستخدمين فاما ما يباع بمصر على اللبادين والحصريين
والصباعين فقدره ثمانون قنطارا بالبحر وروى في السنة وسعر سبعة دنانير ونصف
وايس لاحـد ان يشترى به من العربان ويرد به ليتجر فيه غير الديوان وتى وجـد

شئ منه مع أحد استهلك جميعا للمادة وتغليظا في العقوبة ولم تجر العادة بحمل
 شئ منه الى دمياط وتيمس وأما حمله الى الاسكندرية ومنه نوع يسمى الكواري
 يحضر من واحات ويعتد به المستخدمون في حوالها كل قنطار بدينار وقراطين
 ويمضى ذلك محمولا الى المتجر على ماسلف الحديث فيه والراغب فيه قبل
 (النظرون) هذا النظرون يوجد في معدنين بالديار المصرية أحدهما في البر
 الغربي ظاهر ناحية يقال لها الطرانة بينه وبينها نهار وهو صنفان أحمر وأخضر
 والأخضر بالافاقوسية وليس يلحق في الجودة بالاول وهو محظور محدود لاسماعيل
 الى ان يتصرف فيه غير مستخدمى الديوان والنفقة على كل قنطار منه درهمان
 ويأخذ ثمن القنطار لموضع الحاجة اليه سبعين درهما وأكثر من ذلك والعادة
 المستقرة فيه الآن انه متى أنفق الديوان على المستخدمين من أجرة جولة عشرة
 آلاف قنطارا تزموا جل خمسة عشر ألف قنطار والزيادة فيه نصف قنطار وتؤخذ
 خطوط المستخدمين بالتزام ذلك والذي تدعوا الحاجة اليه في كل سنة من صنفه
 ثلاثون ألف قنطار ويلزم الضمانات له من ناحية الطرانة ليسلم الديوان من
 نقص وزنه وخطر غرقه وهذا المبنى وان كان فيه حوطة للديوان فهو يؤدي الى
 تأخير الاقساط عند الضمان لان من عادتهم أنهم متى لم يقبضوا نظرونا لم يلزمهم عنه
 ثمن فهم أبدا يؤخرون قبض جميع ماله فيهم أو أكثره ليجددوا ما يحتاجون
 به ولا يغرمون من صنفه ما يبتاعونه فلما من الغريان لججز النواب عن ضبط
 الوادي وحفظه منهم فيحصون على فائدة الضمانات وكسر مال الديوان وليس
 للضمان المتعيشين في الغزل ما يبتاع شئ منه وانما المبيضون وأصحاب التناير
 يحتاجون اليه ولا يجدونه الا عندهم فتلجئهم الضرورة الى ابتياعه منهم بالسعر
 المقدم ذكره على ما ينفق من غير زيادة فيه وهذا الباب مصروف ماله أو
 أكثره في نفقات الغزاة وقواد الاسطول ومما يتصور للضمان منه بيع صنف
 يقال له الشوكس لان المبيضين يستغنون به في بعض اشغالهم وجرت عادة
 النواب عن الديوان بالمنع من ذلك ومكانة الولاية بالتخدير منه والنظرون
 ضرائب مختلفة فهو في مصر بالمصرى وفي بحر الشرق والغرب بالمجروى وكذلك
 في الصعيد وفي دمياط بالتيمس (الطرار) هذه الماملة لها ناظر ومشارف
 ومتولى وشاهدان فاذا احتيج الى استعمال شئ من الامتعة عملت به تذكرة من

ديوان الخزانة وسيرت اليهم مقرؤنة بما تقر من نفقاتها من المال والذهب
المغزول فاذا جات الاسقاط عرضت على ما يسير صحتها من الرسائل وقومت فان
زاد عن قيمة المنفق عليها استدل بذلك على حسن اثر المستخدمين ولم يمتد لهم
بشيء منه أعنى الزائد وان نقصت القيمة عن النفقة خرج مبلغ ذلك المنقص
وعملت به مطالبته من الديوان وطولب المستخدمون به فيضيها المستخدمون
على نفوسهم ويستخرجونها من الرقامين ويخرجون منها ويستبدل بقتاب
ذلك منهم فيما يحملونها على سواء آثارهم (دار الضرب) المستمرا الآن في
الديار المصرية داران دار بالقاهرة ودار بالاسكندرية جاهما الله والعامل
فيهما واحد وهو أن يسبك ما يحمل الى الدار من الذهب المختلفة حتى يصير ماء
واحد احثاوي بقلب قضباننا ويقطع من أطرافها مباشرة النائب في الحكم
العزيزاونا بيه ما يحزر عليه الوزن ويسبك سبيكة واحدة ثم يؤخذ من جانتها
أربعة مثاقيل ويضاف اليها من الذهب الحاضر المصكوك أربعة مثاقيل
ويعمل كل منها أربع ورفات وتجمع الثماني ورفات في قبح فخار بعد تخيير
وزنها وبوقد عليها في الاتون لينة ثم تخرج الاوراق وتسمح وبه برافرع على
الاصل فان تساوى الوزن وأجازة نائب الحكم الشريف ضرب دنانير وان نقص
أعيد الى ان يتساوى ويصح بالتعليق وأجرة كل ألف دينار تضرب بالدار
بالقاهرة ثلاثون دينارا يخرج من ذلك أجرة الضرابين ثلاثة دنانير وكانت الأجرة
الى آخر سنة ست وثمانين وخمسة مائة أربعة وثلاثين دينارا وربع دينار ورسم
المشارفة ربع وسدس وثمان وجبة وكان دينار او ثلثي دينار فأما القضة فيؤخذ
منها ثلثمائة درهم تضاف الى سبعمائة درهم من النحاس ويسبك ذلك حتى يصير
ماء واحد اقلب قضباننا وقطع من أطرافها خمسة عشر درهما تسبك فان خلص منها
أربعة دراهم ونصف درهم حسابا عن كل عشرة دراهم ثلاثة دراهم والآخر عديت
الى ان تصح وتختتم وأجرة كل ألف درهم أربعة عشر درهما ونصف درهم
يخرج من ذلك برسم المشارفة درهمان وربع وجميع الأجرة والمون من مال
الموردين ويقطع لبعض المتأولين ان في ارتفاع هذه الدار شبهة وليس الامر
كذلك لانه لما كانت الحاجة ماسة الى تحرير عياري ما تعامل به الناس حفظا
لاموالهم ونظرا في مصلحتهم وانه متى خرج ذلك عن نظر السلطان حدث فيه

مالا يتلافى خطره ولا يستدرك ضرره فألجأت الضرورة الى اقامة مستخدمين
برسمه واستجارا لصناع العملة بأجرة وغبوا فيها ورؤوا بها ثم تقرر على أصحاب
الاموال اجرة عن ما يحضرونها فيها فحصل فيما بين ذلك فضل صار ارتقاها
لدار (دار العيار) هذه الدار يختلط فيها الليرة في موازينهم وصنجهم
ومكاييلهم وعادة الديوان انه ينفق ما يحتاج اليه من ثمن الاصناف كالنحاس
والحديد والخشب والزجاج ويحضر المحتسب أو النائب عنه اليها ويعير المعول
على ما هو محال من أمثاله فاذا صح عليه أمضى حكم بيعه فن حضر اليهم ورغب في
ابتداع شئ منه باعوه اياه وحصل من فضل الثمن ما يرد لدار ارتقاها وكانت
العادة جارية بأنه اذا عير على بيع صنجة ووجدت ناقصة استهلك وأزم
بأخذ نظيرها من الدار وقام بالثمن فكان في هذا نوع حيف والآن من نقصت
له صنجة أحضرها الى الدار وعيرها وزاد فيها ما يحتاجه ووجدت دختها من غير
غرامة عليها سوى الاجرة لا غير (الحبس الجبوشي) بالبر الشرقي والغربي
أما النواحي بالبر الشرقي وهي ميتين والاميرية والمنية فجميعها يجعل عشرة
آلاف دينار فعرض الامير العدة المذكورة في الديوان بما يبلغه تسعة آلاف
وخمسمائة دينار وتحقق الجعز في المال خمسمائة دينار وحكم الديوان أن
يطالب بذلك ويحبل عليه به ولا يقبل عذره فيه فان حدد عرضهم لسنة مقبلة
بمجموع المقرر ثم وهو عشرة آلاف دينار ولو عرض العشرين طواشي بما يزيد
عن أصل المقرر لم يعض له شئ منه (عجز العدة) اذا كان المقرر لا مبر
عشرين ألف دينار وكان المقرر عليه خمسين طواشيا فعرض في الديوان ثمانية
واربعين طواشيا بالمبلغ المعين له أو بدونه أوجب السلطان مطالبة بجمامكية
طواشين بالنسبة لا يصل المقرر وهي ثمان مائة دينار فلا يجمع قوله في انه
غلق المال بجمامكية من عرضه من الرجال

* (الباب الخامس في ذكر السنة الشمسية والقمرية وما يخطر في سلكها

من الشهور وما يجري في كل شهر منها الى ما يرتبط بذلك ويتصل

ويأخذ برقاب بعض فلا يكاد ينفصل)*

* السنة الشمسية ثلثمائة وخمسة وستون يوما وربع يوم بالتقريب * وأولها يوم

نزول الشمس برج الحمل والسنة القمرية ثلثمائة وأربعة وخمسون يوما وربع

يوم بالتقريب وأولها مستهل المحرم وآخرها سلخ ذى الحجة منها فيكون التفاوت
 ما بين السنتين احد عشر يوما وبعض يوم بالتقريب فكل ثلاثة وثلاثين سنة
 قمرية اثنان وثلاثون سنة شمسية والسنة القبطية ثلثمائة وستون يوما ويتبعها
 خمسة أيام وربع * النسيء بعد تقضى مسرى وفى كل أربع سنين تكون ستة
 أيام ويسمون تلك السنة كبدية وعدة شهور كل معاملة عدة شهور السنة اثني
 عشر شهرا الا ثلاث معاملات فان المصطلح عليه ان تكون سنتها ثلاثة عشر شهرا
 هي المراكب والمجاموس وابقار الخدس فأما الاجناد فأول سنتهم الآن على حكم
 ما تقرر نزول الشمس الحمل وعليه يحاسبون * فاما الشهور وما يجري فيها فالحال
 فيها على ما بين (توت) هو فى آب وايلول فى سابع عشرة تفتح الترع ويدرك
 الرطب ويكثر السفرجل والعنب الشتوى وتبدو المحضات (بابه) وهو فى
 ايلول وتشرين فيه يذرك ما لا تشق له الارض كالبرسيم وغيره وفى آخره تشق
 الارض بالصعيد وفيه يحصد الاثرز ويطيب الرمان وتضع الضأن والمعز
 والبقر الخبيسة ويستخرج دهن الاس واللينوفر ويدرك التمر والزيت وبعض
 المحضات (هاتور) وهو فى تشرين الاول والثانى فيه يزرع القمح ويطلع
 البنفسج والمنثور وأكثر البقول ويجمع ما بقى من الباذنجان وما يجري مجراه
 ويحمل العنب من قوص (كهك) وهو فى تشرين الثانى وكانون الاول فيه
 يدرك الباقلا وترز الحلبة وأكثر حبوب المحرث ويدرك الترجس والبنفسج
 وتلاحق المحضات (طوبه) وهو فى كانون الاول وكانون الثانى فى زرع القمح
 فيه تعذير وفيه تشق الارض للقصب والقلقاس ويصفو الماء ويدرك القرمط
 ويتكامل الترجس وتحول الاشجار (امشير) وهو فى كانون الثانى وشباط
 فيه تغرس الاشجار ويقلم الكروم ويدرك النبق واللوز الاخضر ويكثر البطح
 والمنثور (برمهات) وهو فى شباط وأدار فيه يزهر الاشجار وتعد أكثر الثمار
 ويزرع أوائل المعسم ويقلم الكتان ويدرك الغول والعدس (برموده) وهو
 فى أدار وينسان فيه يقطف أوائل العسل النحل ويحصد فيه الباقلا والمجلبان
 وحب الفجل وينفض جوز الكتان ويكثر فيه الورد الاحمر والبطن الاول من
 الجيز ويحصد بعض الشعير ويدرك الخيار شبر (بشنس) وهو فى نيسان وايار
 يكثر فيه التفاح القاسمى ويتدى المسكى والبطيخ العبدلى والحوفى والمشمش

والخوخ الزهرى والورد الأبيض وفي نصفه يندرا لأرز ويحصده القمح (بثونه)
وهو فى أيار وخيران فيه يتبدى نيل مصر بالزيادة ويكثر الحصرم وبعض العنب
والتين البونى والخوخ الزهرى والشعر والكمثرى البرهى والقراصيا والتوت
ويطلع البلح ويقطف جهور العسل (أيديب) وهو فى خيران وتبرز يكثر فيه
العنب والتين والبطيخ العبدلى ويكثر الكمثرى السكرى وبطيخ البلح
ويقطف بقايا العسل وتقوى زيادة النيل (مسرى) وهو فى تموز وآب فيه يعمل
الحل ويدرك البسر والموز وتتغير طعم الفاكهة لعلبة الماء على الأرض ويدرك
الليمون التفاحى ويبدئ إدراك الرمان

*) الباب السادس فى أحكام أراضى مصر وتفاوت قيمها واختلاف

قطائعها وتباين قضايا أحوالها وما اختلف عليه من اسمائها) *

أرض الزراعة بالديار المصرية تختلف اسماءها باختلاف أحوالها فىقال
فيها باق ورى الشراقى وبروبيه وبقماهه وشتويه وشق شمس وبرش
وتقا ووسخ مزروع ووسخ غالب وخوس وشراقى ومستبحر وسباخ
وبائر ولكل من هذه الاسماء قضية تحب الاطاطة بها (الباق) أثر القوط
لأنها والقطاني والمقاتى وهى خير الارضين وأغلاها قيمة وأوفها قطعة
تصلح لزراعة القمح والسكر (رى الشراقى) هى تتبع الباق فى الجودة
وتلقب به فى القطعة لان الارض تكون قد ظمئت فى السنة الماضية واشتدت
حاجتها الى الماء فلما روت حصل لها من الرى بمقدار ما حصل لها من الظمأ
وكانت أيضا مستريحة فلهاذا المعنى يجب زرعها (البروبيه) أثر القمح
والشعر وهو دون الباق لان الارض تضرع بزراعة هذين الصنفين فى
زهرت قمحا على قمح أو شعيرا أو أحدهما على الآخر لم ينجب كنجابة الباق
وقطيعتها دون قطيعته ويجب ان تزرع قوطا وقطاني ومقاتى المستريح وتسير
باقاى السنة الآتية (البقماهه) أثر السكر ومنى زرع فيه القمح لم يجاء
وقيق الحب أسود اللون (الشتونية) أثر ماروى وبار فى السنة الماضية وهو دون
الشراقى (شق شمس) عبارة عن ماروى وبار محرونا وعطل وهو يجرى مجرى
الباق ورى الشراقى ويحبى مناجب الزرع (البرش) هو عثر الارض على ما تقدم
حرمها بعدما كان فيها زراعة أيضا ويعبر به عن أثر المقاتى وبالمجمل فانه عبارة عن
الارض المحروثة وهو من أجودها للزراعة (التقا) عبارة عن كل أرض خلت

من أثر ما زرع فيها للسنة التالية لاشغال لها عن قبول ما تودعه من أصل - مناف
 المزروعات (الوسخ المزروع) عبارة عن كل أرض لم يستعملها ولم يجهزها ولم يقدر
 المزارعون على استكمال ازالته فحرقوها وزرعوها فطلع زرعها محتطاً بوسخها
 (الوسخ الغالب) كل أرض حصل فيها من النبات الشاغل لها عن قبول الزراعة
 ما غلب المزارعين عليها ومنه هم من زراعة شئ منها وتباع مراعى (الحرس) أرض
 فسدت بما استعملها كم فيها من موانع الزرع وفيه مراعى وهو أشد من الوسخ الغالب
 غير أن استخراج ما تم ذكروه من الوسخ يمكن بالعمارة ويتبعها
 أصل - إصلاح بالقوة (الشراقي) أرض لم يصلها الماء إما لقصور النيل وعلوها
 وإما لسد طريقه إليها (المستبحر) أرض واطية إذا حصل الماء فيها لا يجدها
 مصرفاً عنها فينفذ في وقت الزراعة قبل زواله وربما اتفق به نادراً من ركب عليها
 السواقي وسقى منه ما يحتاج الى سقيه من الأرض (السماخ) أرض ملحت فلم
 ينفع بها في زراعة المحبوب وربما زرع في بعضها وما لم يستعملكم فيها الهليون
 والباذنجان ويقطع منها ما يسجن به الكنان ويزرع في بعضها القصب الغارسي
 وللمزروعات في هذه الأرضين قطائع مختلفة على ما يقرر في الديوان وهي شتوية
 وصيفية فالأمر في كل منهما على ما يأتي - أنه وهو (الشتوية) هي القمح وكانت
 قطيعة نواحيه الى آخر سنة سبع وستين وخمسائة عن كل فدان واحد ثلاثة
 أردب ولما أصبحت الديار المصرية في سنة اثنين وسبعين وخمسائة تقررت
 الخراج أردبين ونصف أردب ومقدار ما يتحصل فيه من أردبين الى خمسة الى
 عشرة الى عشرين أردباً على ما يمتدحه الله تعالى وبذره من أربع وبيات
 الى ما حولهها (الشعير) الأمر فيه على ما شرح في القمح وربما كان المتحصل
 منه أكثر بمقتضى جودة الأرض (الفرل) الحال فيه - على ما ذكر وبذره
 من نصف أردب الى ما حوله (الحمص والجلبان والعدس) الخراج على ما عين
 والبذر يختلف والحمص من أردب الى أردب وثلاث الجلبان من ثلثي أردب
 الى ما حولهها والعدس من ثلث أردب الى ما دونه (الكنان) قطيعة الآن
 ثلاثة دنائير في الغدان والأمر فيه غير منظم ونواحيه ~~يكثر~~ ويقل فيكون في
 المنوفية ديناراً وفي دلاص نيفاً وعشرين ديناراً أعنى الغدان الواحد
 وذلك بحسب جودة الأرض وما اختبر من وقوعه منها والمتحصل منه إذا سلم من

الآفات وكان ناجيا من ثلاثين جبلا الى ما هو دونها والاكثر من الجيد حوالى
العشرين جبلا ويحصل من بذره من ثلاثة أرباب الى ما حوله * فاما اذا عطب فلا
شئ وبذره من أرب واحد الى ما حوله فى الزيادة والنقص (القرط) قطيعته
دينار واحد وربع بما زاد عن ذلك ونقص بحسب الارض والحاجة اليه * ومنه
ما يزرع للربيع بذرا * ومنه ما يزرع للرباط قناريا وبذره من ويبتين
ونصف الى ما حول ذلك (البصل والثوم والترمس) قطيعته البصل والثوم
ديناران عن كل فدان * فاما الترمس فقطيعته دينار واحد وربع دينار هكذا
قررى الديوان (والصيفى) خراج القصب الشامى دينار واحد والبطيخ الاصفر
والاخضر واللوبيا ثلاثة دنانير والسهم والقطن قطيعته ما دينار واحد عن
الفدان (قصب السكر) قطيعته الديوانية عن كل فدان رأس خمسة دنانير وعن
كل فدان خلفه ديناران وثمانون ونصف سدس دينار ومما يستل منه لم كانت
قطيعته الرأس خمسة دنانير والخلفه دينارين وثمانون ونصف سدس دينار مع كون
النفقة على الرأس أكثر والمشقة أشد والجواب عن هذا السؤال انه لم يوجد فى
الديوان ما يعلم منه سبب هذه القطيعة ولم تقررت على هذه الصفة ويجوز أن
يكون مشايخ السكاب لم يعلموا ان القصب الرأس يضعف الارض ويعطى من
الوقوع فى الاعتصار ما لا يعطى الخلفه وكان المتحصل منه أكثر ضربوا الخراج
عليه أكثر ونسبوا متحصل الخلفه من متحصل الرأس فوجدوه فى ذلك الوقت
ربعة وسدسه وربع عشره فضربوا الخراج عليه دينارين وخمسة قرايط وهى
ربع وسدس وربع عشر الخمسة دنانير فان قيل كيف قرر على الاول خمسة
دنانير كان الجواب لار ذلك أو فى قطيعة والقصب أعلى المزروعات قيمة فقدر
هذا المبلغ فى الديوان فاقرره على ما وجدوه وعمل به الخفاف بعد السلف الى
الآن هذا ما تخيلناه من العذر وتخييلناه من الامر وقد فصحنا بل رغبتنا من وقف
على هذا الفصل وكان عنده فيه شئ يخرج عما استنبطنا فى ان يذكروه على
الحاشية منسوب الى نفسه (القلقاس) خراج الديوانى أربعة دنانير الفدان
وزربته من عشرة قناطر بالحروبي الى ما حوله ويحصل منه فى الغالب من
خمس دينار الى ما حوله (الباذنجان) قطيعته ثلاثة دنانير ويزرع شتلا
تكون قيمته دينارين وما حوله ما والمتحصل فيه على ما شرح فيما تقدمه (النيلة)
قطيعتها

قطيعتها ثلاثة دنانير ووزريتهما من نصف وربع وبيته الى ماحولها والمختص
منه من ثلاثين ديناراً الى ماحولها (الفجل واللفت) نواجهما دينار واحد في
الفدان ووزريتهما من قدح الى قدحين (الحبس) قطيعته ديناران ووزريته
شلتان تساوي ربع دينار الى ما يقارب ذلك (السكراب) قطيعته أيضاً
ديناران وتساوي وزريته شلتان دينارين ويحصل منها ما يناهز عشرين ديناراً
(البصل) قطيعته ديناران وهو يزرع في مدة السنة ويقيم في الارض مدة شهر
وزريته من سبعة أرباب الى ماحولها * فاما قطائع الاثجار فهي تختلف
باختلاف أصنافها وسنيتها وأقل ما يكون على الفدان في السنة الاولى ربع
دينار ويحمل صاحبها على ما عاقد عليه وفي السنة الرابعة ثلاثة دنانير وقد ترب
على الكرم خمسة دنانير الفدان وعلى بعض الاثجار سبعة دنانير والقصب
الفارسي قطيعته الديوانية ثلاثة دنانير عن كل فدان

* (الباب السابع في ذكر الخلدان والجسور والفرق بين الجسور

السلطانية والجسور البلدية) *

ذكر أن عدة الخلدان القديمة بارض مصر ثمانية وهي خليج القاهرة وهو خليج
أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه حفره عمرو بن العاص بأمره وخليج
المرديسي وهو الذي حفره همام لفرعون وخليج نغردمياط حهاها الله تعالى
وخليج نغرا الاسكندرية خرسه الله تعالى وخليج سخا وخليج منف وخليج الفيوم
وخليج المهني وما في الاثنان بذلك كبير منفعة وانما ذكرناه على سبيل الاختصار
وأكثر الخلدان والترع والجسور والاختوار بالوجه البحري * فاما الوجه القبلي
فهى قليلة فيه وقد ذهبت معالمها ودرست رسومها والذي جرت به العادة ان
تكون في مجالس المحروب ضرائب باسماء هذه الجسور المشار اليها والترع
والاختوار واليوم الذي يفتح فيه ومدة إقامة الماء على كل ناحية وأوان سده
عنها وصرفه الى غيرها ولما شرعت في تأليف هذا الكتاب استرقت نسخها من
الاعمال الغربية والشرقية وجزيرة قويسنا وجزيرة بني نصر والبحيرة وجوف
رمسيس والاعمال الفيومية وعزمت على ذكرها ثم رأيت انه لا فائدة فيه وانه
ان اقتصر على البعض فكأنى ما علمت شيئاً فان ذكرت الجميع سودت الكتاب
بما لا معرفته من مهمات الكتاب فأضربت عن ذكره وضمنت على يد الناسخ

عن نسـ طبره ومن أهم ما قدم الحديث فيه أمر خليج الاسكندرية بحماها الله
وامكان جرى الماء فيه صيفا وشتاء وهذا الخليج طوله من فم الى منتهاه ثلاثون ألفا
وسمائه وثلاثون قصبة فأما عرضه فمختلف منه ماء مقداره قصبتان وثلاث وحوالى
ذلك ومقام الماء فيه بالنسبة لكثرة النيل وقوته وزيادته ونقصه وحضر الى
جماعة من أهل الخبرة وذوى المعرفة بأحواله وذكروا انه اذا عملت من قبالة
منية ببيج الى ببيج زلافة مثل زلافة اخنوية استقر الماء فيه جاريا الى الاسكندرية
صيفا وشتاء وروى الجزيرة جميعها وجوف رميس والكفور الشاسعة وزرع
عليه قصب السكر والقلقاس والنيلة وجميع الصبغ وجرى بحرى الشرق
والمنحلة وتضاعفت عبر البلاد وعظم ارتفاعها وان الآت هذه الزلافة ممكنة
وأسباب عمارتها ميسرة لوجود التجارة فى ربوة صا والطرب فى البحيرة والقرافات
موجودة وقدر واعداد ذلك نفقة عشرة آلاف دينار فقلت لعل الماء اذا عمل ذلك
يكثرفى البحيرة حتى تعود كاسمها تعذر صرفه عنها وأجابوا بان الماء اذا كثر خرج
من بحرناطش قبالة سمديسه ويقع قبالة فوه وهو بحر يحرى بين وسيمو وفيدشه
بالمجاوسدوسا وسنباد وتاهيت وعليه الآن لهذه النواحي عدة سواقي دائرة
والفرق بين الجسور السلطانية والجسور البلدية * ان الجسور السلطانية هي
العامّة النفع فى حفظ النيل على البلاد كافة الى حين وقوع الغنى عنه وزوال
الخوف عليها منه ويتولاها المستخدمون من قبل الديوان * والجسور البلدية
هى الخاصة النفع بناحية دون ناحية ويتولاها المقطعون والمفلاحون
* والجسور السلطانية جارية بحرى سور المدينة الذى يجب على السلطان
الاهتمام لعمارتها والنظر فى مصالحة وكفاية العامة أمر الفكرة فيه والجسور
البلدية جارية بحرى الدور والمساكن التى هى داخل السور فكل دار منها
ينظر فى مصالحها ويلتزم أمر عمارتها

* (الباب الثامن فى المساحة وأحكامها والمتفق عليه الآن من أوضاعها

واقامة الدليل على فسادها والابانة عن موضع الخيف فيها

وذكر الطريق الى علم التحقيق منها) *

اتفق أهل مصر على ان يمسحوا ارضهم بقصبة تدعى بالحكمة طر لها خمسة
أزرع بالنجارى ففى بلغ المسوح من الارض أربعة مائة قصبة سموه فدنا ثم

اتفقوا

اتفقوا من تضريب الاقصاب على ما لا يجوز لمسلم ان ينفي كلمة فضلا من ان
يجري به قلبه وذلك انهم اذا وجدوا مثلاً مائة تكون قاعدتها عشر قصبات
أخذوا نصف مجموع الساقين وضربوه في نصف ربع القاعدتين فكانت
المساحة اثنين وخمسين قصبية ونصف قصبية وفيهم من يدعي العدل فيضرب
نصف مجموع الساقين في ثلثي القاعدة فتكون المساحة ستاً وأربعين قصبية
وكل ما ذكر من الزائد عن ذلك ظلم لا يحل الاخذ به وحيل لا يجوز الدليل عليها
والدليل على صحة ما ذكرناه اننا لو فرضنا أرضاً مربعاً طولها ثمان مائة قصبات
وعرضها ست قصبات ثمان مائة قصبات وأردنا مساحةها ضرباً بنا أحد الطولين
في أحد العرضين وكانت المساحة ثمانية وأربعين قصبية فان قطعناها مثلثين
وأردنا أن نعلم القطر ضرباً بنا أحد الطولين في نفسه وهو ثمان مائة قصبات كان
أربعاً وستين قصبية واحد العرضين في نفسه وهو ست كان ستاً وثلاثين قصبية
وحصل من مجموعهما مائة وجذرها عشرة قصبات وهو طول القطر وصار
المربع مثلثين كل منهما ثمان مائة قصبات وعشر قصبات وست قصبات فضربنا
الثمان مائة قصبات وهي العمود في نصف القاعدة وهو ثلاث قصبات خرج لنا أربع
وعشرون قصبية وعلمنا ان هذه المساحة صحيحة لان أصل مساحة الربع
ثمان وأربعون قصبية فقام الدليل وصديق البرهان ولو ضربنا هذا الثلث على
ما اتفق عليه الآن وبمقتضى ما دعوهم من العدل وهو أحد ثلثي القاعدة
لكانت مساحتها ستاً وثلاثين قصبية وصار المربع على هذا اثنين وسبعين قصبية
وكان الزائد فيه ظلماً أربعاً وعشرين قصبية ومن ظلم المساح أنهم اذا وجدوا
أرضاً مربعاً متفقة الطولين مختلفه العرضين مثل ان يكون طولها ثلاثين
ثلاثين ورأسها أحدهم ما خمسة عشر والاخر عشرة أخذوا الهاشقة فأضافوها
الى الخمسة عشر مثلها ثم أضافوا الرأس الاخر وهو عشرة فصارت الجملة أربعين
فأخذوا نصفها وضربوه في أحد الطرفين فكان ذلك ستاً وستين والصحيح فيه ان
يجمع الطولان ويؤخذ ما اجتمع منهما فيضرب في نصف مجموع الرأسين من غير
شقة فيكون الخارج بالمساحة ثمانمائة وخمسة وسبعين لا غير وفي ذلك من الظلم
في الثلثين والجور الفاحش ما لا يخفاه فيه وأما ما اعتدروا به من ان هذه المساحة
وضعت على قصبية اتفق عليها صاحب الارض وزراعتها واصطلح عليها ونزلوا على

حاصلها فصار ثمن شرط الة قد فهو متخالفة لان الظلم في تضريب الاقصاب لا في
 مقدر طولها ومن ظلم المساح قسبة المدخول وجبر كسور الاقصاب ولما اذعوا
 التخرج والتحرز قالوا ما نأخذ الشقة حتى تكون بين الرأسين أربع قسبات
 وبالمجالة فللمساحة تخرج مربعات ومثلثات ومدورات ومقومات ومطولات
 وذوات اضلاع وغية ذلك مما لا حاجة الى ذكره وهو الذي يحتاج منها اليه على
 ما جرت به العادة غالباً في المربعات والمثلثات والمدورات فاما المربعات فهي
 تنقسم الى خمسة مضروب الاول المطلق وهو المتساوي الاضلاع القائم الزوايا
 ومضروب احدى اضلاعه في نفسه هو مساحته والثاني المستطيل وهو المختلف
 الاضلاع القائم الزوايا واذا مضرب الطول في نفسه والعرض في نفسه كان الجذر
 للمبلغ وهو القطر ومساحته ما يخرج من مضروب طوله في عرضه والثالث المعين
 المتساوي الاضلاع المختلف الزوايا ومضروب احدى قطريه في نصف الآخر
 مساحته والرابع المشبه بالمعين طولاه متساويان الا ان عرضه مخالف لطوله
 ومضروب احدى اضلاعه في العمود الواقع على ذلك الضلع هو مساحته والخامس
 المنحرف وهو المختلف الاضلاع والزوايا ومساحته ان يقسم مثلثين ويجمع كل
 واحد منهما ويجمع ما يحصل منهما واما المثلثات فهي ترجع الى ثلاثة اقسام
 الاول المتساوي الاضلاع قائم الزاوية واثنان حادتان ومجموع ضرب ضلعيه
 الاقصرين كل واحد في نفسه مثل ضرب الاول في نفسه واقرّب وجوه مساحته
 ان يضرب احدى الاقصرين في نصف الآخر والثاني المختلف الاضلاع وهو
 الحاد الزوايا ومجموع ضرب ضلعيه الاقصر كل واحد منهما في نفسه أكثر من
 مضروب الاول في نفسه وأحسن وجوه مساحته ان يضرب العمود في نصف
 القاعدة فهما خرج كان المساحة والثالث المتساوي الساقين المنفرج الزاوية
 واثنان حادتان ومجموع نصف ضلعيه أقل من مضروب الأطول في نفسه وضرب
 العمود في نصف القاعدة وهو سائر في الجميع ولما حجة ذلك باب آخر وهو ان تجمع
 جوانب الثلاث ثم تحفظ نصف ما اجتمع ونظر كم فضله على كل جانب فتضرب
 الفضول بعضها في بعض ثم يضرب الذي اجتمع في الذي حفظت وهو النصف
 ثم يأخذ جذره وهو المساحة واما المدورات فالأمر فيها على ما تبين نسبة قطر
 الدائرة في محيطها كنسبة سبعة الى اثنين وعشرين بالتقريب فيكون محيط
 الدائرة

الدائرة مثل القطر ثلاث مرات وسبع مرة فاذا قبل دائرة قطرها عشرة كم محيطها
فاضرب العشرة في اثنين وعشرين واقسم الخارج أبدا على سبعة يخرج احد
وثلاثون وثلاثة أسباع وهو المحيط فاذا ضرب نصف القطر في نصف المحيط خرج
ثمانية وسبعون وأربعة أسباع وهو مساحة الدائرة فان قبل دائرة محيطها مائة
وعشرة كم قطرها فاضرب المحيط في سبعة يخرج سبعة مائة وسبعون اقسم ذلك
على اثنين وعشرين يخرج خمسة وثلاثون وهو القطر

*) (الباب التاسع فيما اصطلح عليه من بدل الغلات وما اعتبر من عدة

أصناف يجب الاطلاع عليها وضرائب ينتفع الكاتب

بها لا بل يجب عليه الاطاعة فيها) *

اما بدل الغلات فجرت العادة ان يبدل أردب القمح بأردبين شعيرا أو بأردب
ونصف فولاً وبأردب حصا وبأردب ونصف جلبانا وأردب الشعير بنصف
أردب قمح وثلاثي أردب فول ونصف أردب حص وثلاثي أردب جلبان وأردب
الفول بثلاثي أردب قمح وأردب ونصف شعير او ثلثي أردب حص وأردب جلبان
وأردب المحص بأردب قمح وأردبين شعيرا وأردب ونصف فولاً وأردب ونصف
جلبانا وأردب الجلبان بثلاثي أردب قمح وبأردب ونصف شعيرا وبأردب فولاً
وبثلاثي أردب حص والمجموع بين المحوطة والانصاف ان يسهر كل من الانصاف
ويعدت بالانصاف على نسبة ثمنه من الآخر * ومن غرائب الغرائب ان الحمل
البقم الاميري والكر كم ستمائة رطل بالمصري والحمل القطن المحلوج
خمس مائة وثلاثة وخمسون رطلا وثلاث بالمصري أو بالمجروور والليثي والتميمي
وما يطرح من الظروف والشكائر والتمراب وكل ما هو في هذا المعنى وما ينظر
اليه بما تضمنته الضرائب التي لم يدرخ عليها في هذا الكتاب ولانه أمر ماله
حد وقصدنا الاقتصاد على الاختصار والمهم الذي لا يوجد موضعه في كشف
عنه بما يأتي بيانه وهو الاجناد من التراك والاكراذ والتركان والمماليك
دينارهم اقطاعي كامل ويقال جندي والكنانية ومن يجري مجراهم دينارهم
نصف دينار اقطاعي والغزاة والفراد ومن هو في معناهم دينارهم ربع دينار
عينوا والعربان الامن شذوهم دينارهم ثمان دينار جندي السعرا الكامل
في الديوان عبارة عما يطاق في حوالة الاجناد وهو عن كل دينار واحد جندي

أردب واحد وثلاث أردب قمح وثلاث أردب شعير والسعر المأثور به عن كل دينار
واحد جندى أردب واحد الثلاثان قمحا والثلاث شعيرا والمحوالة على بيت المال
في مستحق الاجناد كل دينار جندى ربع دينار عينا على سبيل المصاحمة ومنهم
من أحيل عن الدينار بثلاثي دينار عينا وبثلاث دينار على ما يؤثر به الا ان الزمان
صار الآن شائها

* (الباب العاشر) *

في ان الاحكام الديوانية توافق الاحكام الشرعية من وجه وتخالفها من وجه
ومسائل تتعلق بذلك الاحكام الديوانية غير مباحنة لكثير من الاحكام الشرعية
وهي تتفق معها من حيث استتجار وضمان ما لا شبهة فيه منها كالرباع
والمرابك وأراضي الزراعة والمحوالى اذا كانت من اسماء معينة لعدم معلومة
وما هو في هذا المعنى وتخالفها من حيث تضمن ما لا يجوز تضمينه مثل الزكاة
والمواريث والمجاموس وابقار الخيس والاغنام والفحل والبساتين وما هو في
معنى ذلك وقد يكون العقد صحيحا والضمنان صريحا الا ان الفاظ الكتاب غير
جارية على وفق الالفاظ الشرعية فلا يجزى كتاب الشروط يفسد العقد من
هذا الوجه في الجملة فان هذه الاحكام المشار اليها قل ان تكون خالصة من مجموع
الامرين ويفسد ان تكون خالية من كلاهماين * وما يختلف فيه المحكان ان
للضامن من غير الديوان ان يكلف المدعى عليه اثبات دعواه وان يتحمل في
ابطال نفس العقد والديوان لا يخرج به عما اقتضاه خطه وامضاء عليه شرطه
فيأخذ به بالسلطنة ويتناوله بالهذرة هذه لمحة مما يقع فيه الاتفاق والاختلاف
واذا كان متولى الديوان فطرفة زكية قدر على ان يتخلص مما يلزمه عارا
ويكسبه في الآخرة نارا فتعسن سمعته وتقوى جته ويحتاط لسلطانه ويأخذ
بالحق لديوانه * وما ينبغي ان يكون الكتاب على علم منه أحكام لا يتخلو وقت
من جريها فيه وهي الشرط في متسلم الاقطاع ان يخرج منه كهية يوم دخوله فيه
فاذا كان المقطع المنفصل قد انفق شيأ من مال اقطاعه باقامة جسر اعمارة السنة
التي انتقل الحيز عنه لها ما لم يدخل على نظيره كان له استعادة نظير منفقه من
المقطع * الثاني اذا كان مقطع ناحية لسنة تسعين وخمسمائة وله فيها قصب سكر
وأقطعت الناحية لاستقبال سنة احدى وتسعين وخمسمائة غيره كان لاقطع

الاول

الاول ان يسقى قصصه ويحلى منه الارض ان كان رأسي عاشر بشئ فان كان خلفه كان فيها بين أمرين ان سقاها وجب عليه ان يحلى الارض منها في عاشر طوبه ومتى انقضى احد الاجلين والارض مشغولة باحد القهبتين وجب العقد للمقطع الثاني وهو ديناران وثمان ونصف سدس وان لم يبق المقطع الاول خلفته فقد نزل عن حقه فيها وكان المقطع الثاني بالخيار في ان يسقى فيها ويستغلها أو يحلى الارض منها لينتفع بما يزرعه فيها ويسقى حق المقطع الاول منها وله ان يعتمر أعنى المقطع الاول القصب المشار اليه في المصرة الديوانية بأبقارها وعدها وآلاتها والنفقة من ماله فاما المحواصل الديوانية فالذي جرت به العادة فيها ان يؤخذ الشهادة على المقطع أو نوابه بقيمة ما تسلمه منها بالقيمة المشهود عليه بها اذا نظم العامل الحساب وامتنع المشارف من الكتابة عليه واعتذر بأنه غير صحيح وانه اذا رجع فيه الى الحق كتب خطه وألزم بان يكتب عليه بالصحيح ما ثبت عنده منه على ما يشهد به تعلقه ومنع من الامتناع الى ان يصلح الحساب على وفق ما عنده ثم يطالب العامل بالحاضار ما يبريه من شراهد ما لم يشهد به المشارف فان أحضره والا أخذ بالخروج منه اذا استخدم كاتب على جهة نقد مشاهرة ورسم غلة مشافهة وقرر تخضيرها واتفق تفاوتها واستخرج ما استجد من هلالها ثم صرف بغيره عن ادراك الغلة وأوان تحصيلها حسن ان يطلع الثلث من رسم الغلة والمستخدم بعده الثلثان لان تعب الاول في التخضير قبالة تعب الثاني في المتحصل ويلزم الثاني من ذلك نظم الحساب وما سقط عن الاول فيكون عليه ضمه فاما على من تقدمه وله - فذا يعطى الثلث والاخر الثلثان وان دفع المستخدمون الحساب الى الديوان واتفق عدمه منه وجب عليهم - ثم اعاد ترفعه نسخة الاول وان كانوا قد صرفوا عن الخدمة اذا استجعل المزارع أرضا على ان يزرعها مشاطرة بعد ان شملها الى ثم يوردها شيئا وجب عليه القيام بخرجه بالنسبة المتحصل المشاطرة وفدن جميع الارض فان شرط له المقطع اعفاء من العشر وجميع الرسوم وجب على المقطع ان يقوم بالعشر لمن يحبه له الديوان به على نسبة المتحصل فان لم يذكر العشر في العجل وذكر جميع الرسوم طوبال المزارع بالعشر وأخذ بالخروج منه ولم يقبل دعواه ان العشر مما اشترط تركه له مما يشنع به على المستخدمين ان يقال لهم - بأخذون الزكاة من الهاري

والخوالى من المسلمين والسبب في ذلك ان الاغنام أو غيرها من الماشية مما يجب فيه الزكاة ويكون للرجل المسلم في يد وكيل أو خولى نصرانى ويغيب المالك فيأخذ ذلك الوكيل بالقيام بالحق ويكون الرجل المسلم ضامنا لبعض الذمة من المستخدمين بما وجب عليها من الخوالى ويماطل بما ترتب في ذمته وكبرا مايجرى هذا وكل ذلك غير مناف للحق المورث ولا مخالف للشرع الا طهره وبما يشنع به على مستخدمى الزكاة انهم أخذوا عن خمسة دنانير ثمن دينار ويستشهدون على صحة هذه الدعوى بما تشهد به ختمات المستخرج ويوقف على ذلك من لا به علم أو رفيه والجواب عنه ان الزكاة واجبة ببلوغ النصاب عشرين دينارا لا انفقها المحول ومه ما زاد عنه كان بحسابه وهذا رجل طوب بركاة خمسة وعشرين دينارا فاحضر من يده وصولا بركاة عشرين دينارا ووجب عليه عن زكاة خمسة دنانير ثمن دينار ولم يقم به فاخذ منه الآن وأفرد الحساب اتفق المستخدمون الآن على نظم الختمات بالمستخرج والمجبرى واعتذر واعن ذلك بأنهم أنخرجوا وصولات من أيديهم وسلوها الى من يستخرجها ويحلها اليهم وانهم يخشون ان يوردوها في المستخرج فتساق الى الحاصل أو يهلكوا ذكراها ويحضر وصولا منها فيشنع عليهم بانه ساقط وهذا الفعل فيه مضرة على الديوان لا يجب لمن ينظر فيه ان يقرهم عليها واذا كان المجبرى للعبئة مما قالوه فيكون في اوراق مفردة يقال فيها والمعول على ما يحقق بالاستخراج فينظم به تالى الختمات التى نظمت للامانة من الخيف على الديوان ان ينزل فيه جندى من أصحاب الامراء عوضا عن يصراف من غير تعيين اسمه والمحوطة فيه ان يعين اسم المصروف فيقال فلان عوضا عن فلان ويشرح سبب صرفه وكذلك عرض أجناد الامراء على جاويكياتهم من غير تعيين اقطاعهم اذ فيه مضرتان على الديوان والاجناد اما على الديوان فذلك اذا كانت الاقطاعات معينة هذا ما وجدناه وكما في اصله ختمناه والمحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى

(٣٩)

(يقول راجي عفو الغفار محمد بن أحمد النجار)

قد كل هذا الكتاب المستطاب طبعا وجلا شكلا وحن ووضعا نفذه
كتابا نفيسا وروضا في بابيه أنيسا مع ما شتمل عليه من مهمات حكام
مصطلحات الدواوين وعوائد السابقين في الزراعات ونجارج الجهات وغير
ذلك مما يزيد المؤرخ الجديد في معرفة الفرق بين ما كان وما اصطلحوا

عليه الآن معصمه على أصله وان لم تجد الانمحة واحدة من مثله

شاكر مطبعة ادارة الوطن الجميلة ذات الفوائد العامة

الجميلة على احيائها فذون العلم والادب

والناسف فيها من نقائس الكتب

وكان ذلك في الرابع من شهر

رجب سنة ١٢٩٩ من

الهجرة النبوية على

صاحبها أسمى

السلام وأتم

التحية

تم

LIBRARY
OF
PRINCETON UNIVERSITY

Princeton University Library



32101 076411220

RECAP

Digitized by Google